تمهيد:

زاد مـؤخراً اهتمـام الفكـر المحاسـبي بمسـئولية المراجـع عنـد اكتشـاف الأخطـاء والمخالفات وتقدير المخاطر المحتملة وغيرها من أنواع المخاطر.

تعتبر مخاطر المراجعة من العوامل التي يجب أن يأخذها المراجع في الاعتبار عند قبول مهمـة المراجعـة وعنـد التخطيط لعمليـةالمراجعـة وعنـد تصـميم إجـراءات المراجعـة وعنـد تجميـع أدلـة الإثبـات وتقييم أدلـة المراجعـة وعنـد إبداء الرأي واصـدار التقرير.نظراً للأثـر السلبي الذي تشكله تلك المخاطر على سمعة المراجع بصفة خاصة وعلى مكانة المراجعة كمهنة في المجتمع بصفة عامة.

وهذا ما دعا المنظمات المهنية للاهتمام بموضوع مخاطر المراجعة نظراً للثقل الكبير الذي تشكله فيما يتعلق بالتأثير على منهج وأسلوب وأداة المراجعين وفي ظل تعرض مهنة المراجعة في الوقت الحاضر إلى ضغوط شديدة تؤثر على جودة الأداء المهني للمراجعين وتثير التساؤل حول أهميتهم داخل المجتمع.

يقصد بخطر المراجعة الخطر الناتج عند فشل المراجع بدون قصد في تعديل راية بطريقة ملائمة على قوائم مالية محرفة تحريفاً جوهرياً، حيث تتمثل القوائم المالية الجزء الرئيسي من التقارير المالية وتمثل المصدر الرئيسي للمعلومات الناتجة عند نشاط المنشأة خلال فترة زمنية معينة.

أي أن خطر المراجعة يتمثل في أبداء المراجع لرأي غير معدل عند القوائم المالية بها تحريفاً جوهرياً وبالتالي فإن خطر المراجعة يعد دالة على خطر أن القوائم المالية التي قامت الإدارة باعدادها وعرضها تم تحريفها بصورة جوهرية وخطر عدم اكتشاف المراجع لهذه التحر يفات.

مشكلة البحث:-

تمثلت مشكلة الدراسة في خطورة اصدار المراجع تقرير غير صحيح مما يعني مخاطر مراجعة أو مخاطر قوائم مالية تعيق المنشأة من تحقيق أهدافها مما ينتج عن ذلك تصفية الشركة لأعمالها وا إيقاف نشاطها كنتيجة لاصدار تقارير مالية غير صحيحة مما يؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية؛ وأعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

ويمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:-

1/ ما أثر خطر المراجعة على مستوى القوائم المالية؟

2/ كيف يمكن تقدير خطر المراجعة على مستوى رصيد حساب معين أو عملية معينة؟

3/ ما مدى فهم المراجع للنظام المحاسبي ونظام الرقابة في المنشأة محل المراجعة؟

أهمية البحث:-

1/ الأهمية العلمية:-

تتمثل الأهمية لهذا البحث في حداثة الموضوع وندرة الكتابات والبحوث العلمية التي تناولته وقد تضمن هذا البحث تقدير المراجع على كفاية وملائمة الإفصاح كما تعبر عنها القوائم المالية.

حيث مهمة المراجع في التأكد من صحة الحسابات وا إبداء رأيه في القوائم المالية لبيانات مدى مطابقتها للسجلات والدفاتر وأن هذه العمليات تم جمعها بطريقة صحيحة كما تم تسجيلها وتركيزها باحترام المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بطرق ثابتة.

وتم تحديد النظم المتبعة في أداء العمليات ذات المغذى المالي والإجراءات الخاصة بها وأن مراجعة الحسابات تبدأ من هذه النظم.

2/ الأهمية العملية:-

ضرورة وضع معايير مقاييس الأداء يمكن من خلالها الحكم على القوائم المالية من حيث صدقها وعدالتها, وكان للجمعيات المهنية دور متعاظم في هذا المجال حيث أصدرت معظم الجمعيات في كثير من الدول معايير الأداء لعملية المراجعة ولكن مع الأخذ في الاعتبار ثورة الاتصالات التي سادت العالم وظهور ما يسمى بالعولمة واعتبار العالم بمثابة قرية صغيرة.

لذلك كان لا بد من دراسة الإثارة المترتبة على تطبيق أو عدم تطبيق معايير المراجعة متمثلة في (أثر مخاطر المراجعة على القوائم المالية في مهنة المراجعة) متمثل في منتجها النهائي تقرير المراجع لأنه الهدف الأساسي في إجراء عملية المراجعة الحيادية المستقلة.

أهداف البحث:-

يهدف البحث إلى:

1/دراسة وتقييم وتحليل مخاطر المراجعة، إدارة المخاطر – مخاطر العينات ومخاطر القوائم المالية.

2/استكشاف مدى التزام مراجعي الحسابات في السودان بتقرير خطر المراجعة وكيفية تقديرهم لهذا الخطر.

3/ تقديم إطار مناسب لتقدير خطر المراجعة مبني على الأسباب الكامنة لحدوث خطر مراجعة القوائم المالية.

فرضيات البحث:-

1/ هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين مخاطر المراجعة ودرجة موثوقية المراجع.

2/يتأثر تقرير المراجعين لخطر المراجعة بتعقيد القوائم المالية.

3/تخطيط المراجع يتطلب إستراتيجية شاملة لتقييم المخاطر وأداء عملية المراجعة.

مناهج البحث:-

1/ المنهج الاستنباطي.

2/ المنهج الوصفي.

3/ المنهج التاريخي.

4/ المنهج الاستقرائي.

تنحصر حدود البحث في الآتي:-

1/ الحدود المكانية

بنك السودان المركزي

2/الحدود الزمانية

2015-2016م

مصادر جمع البيانات:

1/ المصادر الأولية: تشمل الملاحظات لمقابلة الاستبانة.

2/ المصادر الثانوية:تشمل الدراسات النظرية والمراجع والكتب والمجلات الدورية، الانترنت، مراجعة عدد من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث.

هيكل البحث:-

المقدمة وتشمل على الآتي:

أولاً : الإطار المنهجي.

ثانياً : الدراسات السابقة.

- **الفصل الأول: مخاطر المراجعة**

المبحث الأول: مفهوم مخاطر المراجعة.

المبحث الثاني: مكونات خطر المراجعة.

- **الفصل الثاني: القوائم المالية**

المبحث الأول: مفهوم القوائم المالية واهدافها.

المبحث الثاني: أنواع القوائم المالية ومستخدميها.

- **الفصل الثالث:**

المبحث الأول: نبذة تعريفية عن البنك.

الثاني: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

الخاتمة: وتشمل النتائج والوصيات والمصادر والملاحق.

الدراسات السابقة:-

1- دراسة محمد نور عبد الدائم عبد الرحيم 2008م:-

تمثلت مشكلة الدراسة في خطورة إصدار المراجع تقرير غير صحيح مما يعني مخاطر مراجعة أو مخاطر قوائم مالية تعيق المنشأة من تحقيق أهدافها مما ينتج عند ذلك تصفية الشركة لأعمالها واتقان نشاطها كنتيجة لاصدار تقارير مالية غير صحيحة مما يؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية واتخاذ قرارات غير سليمة.

وقد اعتمدت الدراسة عدد من المناهج منها المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وذلك في تحليل البيانات والوصول إلى النتائج.

يرى الباحثون أن مشكلة الدراسة تمثلت في خطورة إصدار المراجع لتقرير غير صحيح مما يعني مخاطر مراجعة أو مخاطر أعمال أو مخاطر قوائم مالية، بينما تناولت مشكلة البحث أثر خطر المراجعة على مستوى القوائم المالية بشكل عام.[1]

2/ دراسة هيثم محمد جعفر 2008م:-

كتب هيثم بحث بعنوان دور المراجع الخارجي في تقييم عوامل الخطر الحتمي لأغراض التخطيط لعملية المراجعة ودراسة تطبيقية على مكاتب المراجعة الخارجية بولاية الخرطوم وتهدف الدراسة أساساً إلى معرفة درجة تقييم المراجعين الخارجين بالسودان للخطر العلمي ويجري البحث عما إذا كان التقييم مرضياً بمعنى أنه يحزم المراجع عند قيامه بالتخطيط لعملية المراجعة.

تمثلت مشكلة الدراسة في السودان بعوامل الخطر الحتمي لأغراض تخطيط المراجعة بمعنى معرفة المستوى الذي يتم تقييم هذه العوامل عنده افتراض الباحث عدة فرضيات من أهمها أنه ليست هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين العوامل المتعلقة

[1] محمد نور عبد الدائم عبد الرحيم، تقويم المخاطر وأثرها على تقرير المراجع الخارجي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2008م

بنشاط العميل في مجالها والخطر الحتمي المنخفض أو أنه ليس هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين معظم العوامل والخطر الحتمي أو رفض المراجعة، أو تقرير المراجع نظراً لما تحتويه.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن عوامل الخطر الحتمي المتعلقة بإدارة العميل في حجمها ذات خطر حتمي منخفض وعوامل الخطر الحتمي المتعلقة بعملية مراجعة العميل هي عوامل لها مخاطره كبيرة تزيد من نسبة ومستوى الخطر الحتمي.

يرى الباحثون أن هدف هذه الدراسة وهو معرفة درجة تقييم المراجعين الخارجين بالسودان للخطر العلمي. بينما هدف هذا البحث إلى مدى التزام مراجعي الحسابات بالسودان بتقديم خطر المراجعة وكيفية تقديرها لهذا الخطر.[1]

3/ دراسة محاسن عبد العزيز 2000م:-

لقد تمثلت مشكلة الدراسة في أن هنالك اختلاف واضح في نظام الرقابة الداخلية والتدقيق الخاص بالجهاز المصرفي.

كذلك تركزت أهم الفروض من هذه الدراسة عدم فعالية نظام الرقابة المخالفات والتجاوزات في الجهاز المصرفي يرجع لسبب عدم فعالية نظام الرقابة الداخلية به وأن عدم تبعية إدارة المراجعة للمدير العام لها تأثير على أدائها وتنفيذ توصياتها ووجود علاقة قوية بين نظام الرقابة الداخلية الفعال ووضع الخطط الجيدة.

وفي تحليلها للبيانات استخدمت الباحثة الأساليب الاحصائية لاختيار الفرضيات وقد خلصت الدراسة إلى قصور التدقيق الداخلي يعود إلى عدة أسباب أهمها، تدقيق لاحق مما يعني عدم اكتشاف الانحرافات في وقتها؛ أي وقت حدوثها، وبعده نائب المدير

[1])دراسة هيثم محمد جعفر، دور المراجع الخارجي في تقييم عوامل الخطر للتخطيط لعملية المراجعة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2009م، دراسة غير منشورة

العام وعدم توافر الخبرة العلمية والعملية لموظفي التدقيق الداخلي وأن الاختلاسات والتزوير ليست بسبب ضعف نظام الرقابة الداخلية فقط، وا إنما هنالك أسباب مثل عدم اتباع أسس ومعايير سليمة لاختيار العاملين بالجهاز المصرفي وعدم توافر نظام الرقابة الداخلية للتطور الهائل الذي حدث في مجال أساليب الجريمة وغياب الوعي والامانة عن بعض عملاء المصرف.

وقد أوصت الدارسة بضرورة وضع خطط سليمة لاختيار العاملين مع الأخذ في الاعتبار عوامل المؤهل والخبرة العملية والأمانة وعقد دورات تدريبية للعاملين بالإدارة بالمراجعة الداخلية وا إدخال نظام التدقيق الآلي وذلك عن طريق استخدام الحاسب الآلي.

يرى الباحثون أن هذه الدراسة تناولت أهم فرض من فروض الدراسة هو عدم فعالية نظام الرقابة للمخالفات والتجاوزات في الجهاز المصرفي بينما تناول هذا البحث أن تأُثير تقرير المراجعين لخطر المراجعة بتعقيد القوائم المالية.[1]

4/ دراسة انشراح أحمد 2001م:-

تمثلت مشكلة الدراسة في أن عدم وجود نظام رقابة داخلية يستند بالأسس العلمية والعملية بالكثير من المنشآت التجارية أو الصناعية أو عدم التطبيق الصحيح لنظام الرقابة الدلخلية الموضوع وقد ينعكس في الاثنين معاً وهو الأمر الأسوأ، ووجود هذه المشكلة يعني صراحة عدم قدرة المنشآت على القيام بسمؤلياتها في تحقيق سلامة الأعمال وبلوغ الأهداف المخطط لها أو بلوغها بدون الكفاءة المطلوبة.

بالإضافة إلى مشكلة عدم الاهتمام الكثير من النشآت الصناعية أو التجارية بمتابعة الالتزام بمقومات نظام الرقابة الداخلية الموضوع وان هذا النظام نفسه غير مرن لمقابلة المستجدات التي تحدث بالمنشأة أو البيئة المحيطة بها وا إنه غير فعال.

---

[1] محاسن عبد العزيز محمد، التدقيق والرقابة الداخلية في المصارف ودورها في اكتشاف وتصحيح الأخطاء والمخالفات، بنك الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2000م، دراسة غير منشورة.

وقد ركزت أهم الفروض من هذه الدراسة في أن أنظمة الرقابة بالشركة تتوافر فيها المقومات الأساسية المطلوب لإنشاء نظام رقابة فعال ومؤثر.

نظام المراجعة الداخلية بالشركة نظام منسجم مع متطلبات المهنة المتفق عليها بالإضافة إلى الإجراءات الإدارية والمحاسبية التي تتخذها الشركة لتنفيذ الوصول للنتائج والمستندات والنشاطات المختلفة بالشركة.

وفي تحليله للبيانات استخدم الباحث المتوسطات الحسابية مدعمة بالانحرافات المعيارية لتحديد مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية بكل دورة نشاط وثم فعالية النظام بالشركة.

يرى الباحثون أن مشكلة هذه الدراسة، ركزت على نظام الرقابة الداخلية ومخاطرها، بينما ركزت مشكلة دراسة الباحثين على تقييم وتحليل مخاطر المراجعة.[1]

5/ دراسة يوسف عبد القادر عبد الوهاب 1997م:-

هدفت الدراسة إلى استخدام مفاهيم نظرية اكتشاف الإشارة في بناء نموذج يحدد العلاقة بين مخاطر المراجعة وبين معدلات غش الإدارة وذلك من خلال بيان مسئولية المراجع عند اكتشاف غش الإدارة وتوقعات المجتمع من المراجع بخصوص غش الإدارة بيان مفهوم نظرية اكتشاف الإشارة ومدى صلاحيتها في مجال اكتشاف غش الإدارة واستخدام الإطار العام لمفاهيمها في بناء نموذج يساعد المراجع في اكتشاف غش الإدارة.

تمثلتمشكلة الدراسة في أن المراجع نادراً ما يصادف غش الإدارة وبالتالي فإن من غير المتوقع أن يكون لديه نموذج أو نمط فكري كافي لتقدير المراجع مخاطر غش الإدارة كجزء من عمليات تخطيط المراجعة اهتمت الدراسة ببناء نماذج تساعد المراجع في اكتشاف غش الإدارة.

واستخدمت الدراسة الأسلوب التحليل وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها:

---

[1])انشراح أحمد، دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية للشركات سكر كنانة المحدودة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2001م، دراسة غير منشورة

- أن احتياجات وتوقعات المجتمع منذ نشأة مهنة المراجعة وأن يقدم المراجع ضماناً مطلقاً بأن كل حالات غش الإدارة قد تم اكتشافها.

ويرى الباحث أن هذه الدراسة تناولت مسئولية المراجع عند اكتشاف غش الأدارة.

يرى الباحثون أن هذه الدراسة تمثلت في تحديد العلاقة بين المخاطر وبين غش الإدارة وذلك من خلال بيان مسئولية المراجع عند اكتشاف غش الإدارة، بينما تناولت دراسة الباحثون أن تخطيط المراجع يتطلب إستراتيجية شاملة لتقييم المخاطر وأداء عملية المراجعة.[1]

6/ دراسة الطيب حامد 2009م:-

تناولت الدراسة مخاطر المراجعة في ظل التشغيل الالكتروني للمعلومات المحاسبية (دراسة تحليلية تطبيقية) حيث تمثلت مشكلة الدراسة في قلة خبرات الكوادر في التعامل مع الأجهزة الالكترونية في عملية المراجعة والسرعة الهائلة التي تجعل ارتكاب الأخطاء والاختلاسات.

هدفت لدراسة إلى التعرف عند مدى اهتمام المراجعين بتقدير المخاطر عند تخطيط عملية المراجعة، يؤثر استخدام الحاسوب في المراجعة على جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي السرعة في اتخاذ القرارات مما يقلل الجهد والوقت.

اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي في تحديد مشكلة البحث ووضع الفروض والمنهج الاستقرائي لاختيار فروض البحث.

توصلت الدراسة إلى أهم المخاطر المتعلقة بالمراجعة الالكترونية هي إدخال الفيروسات الحاسب إلى النظام المحاسبي.

[1])دراسة يوسف عبد لقادر، مدى مسئولية مراقبة الحسابات عن الأعمال وفعالية المراجع في اكتشاف غش الإدارة، القاهر، جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والإدارة، العدد الثاني، أبريل1997م

يرى الباحثون هدفت هذه الدراسة إلى مدى اهتمام المراجعين بتقدير المخاطر عند تخطيط عملية المراجعة حيث يؤثر استخدام الحاسوب في المراجعة على جودة المعلومات المحاسبية.

بينما هدفت دراسة هذا البحث إلى تقييم وتحليل مخاطر المراجعة.[1]

7/ دراسة خالد أحمد 2007م:-

تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد مسئولية المراجعين في اكتشاف الأخطاء والغش عند اعداد التقارير الماليةوتحديد عوامل الخطر المتعلقة بالغش وما هي الأساليب رفع كفاءة أداه المراجعين في منع وكشف الغش.

هدفت الدراسة إلى تعريف الغش وأنواعه وطرق ارتكابه وعرض عوامل الحظر المرتبطة بإعداد التقارير المالية.

اهتمت الدراسة بتزايد نسبة الغش قد ألقت بمسئوليات على المراجعين والهيئات العلمية والمهنية للعمل على الحد تذايد هذه النسبه.

أوصت الدراسة بتنمية مفهوم الأمانة والنزاهة لدى المستويات الإدارية بالشركه والموظفين.

يرى الباحث أن هذه الدراسة وضعت إطار علمي لزيادة كفاءة المراجعين على اكتشاف الغش عند إعداد التقارير المالية.

يرى الباحثون أن هذه الدراسة وضعت إطار علمي لزيادة كفاءة المراجعين على اكتشاف الغش عند إعداد التقارير المالية بينما هدفت دراسة هذا البحث إلى استكشاف مدى التزام مراجعي الحسابات في السودان[2].

دراسة إدريس علي 2008م:

---

[1] الطيب حامد إدريس موسى، مخاطر المراجعة في ظل التشغيل الالكتروني للمعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير غير منشور، أم درمان، جامعة أم درمان الإسلامية، 2009م

[2] د. خالد حسين أحمد، منهج مقترح لزيادة الكفاءة المراجعين على اكتشاف الغش عند إعداد التقارير المالية في ضوء معايير المراجعة الحديثة، القاهرة جامعة عين شمس كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الاول، يونيو2007

تناولت الدراسة دور لجان المراجعة في ترقية أداء المراجعة الداخلية في شركات القطاع العام بالسودان بالتطبيق على شركة مصفاة الخرطوم المحدودة.

هدفت الدراسة إلى بيان من خلال دراسة لجان المراجعة باعتبارها أداء رقابية فعالة تعمل على خدمة مستخدمي القوائم المالية.

اتبعت الدراسة النموذج الإحصائي لتحديد واختيار فرضيات الدراسة وجمع وتحليل البيانات والنموذج التاريخي.

الدراسات السابقة اختبرت الدراسة ثلاثة فرضيات هي:

1/ تؤثر لجان المراجعة على ألاداء الوظيفي لإدارة المراجعة الداخلية لشركات القطاع العام بالسودان أوصت الدراسة بضرورة أنشاء لجان المراجهة في شركات القطاع العام وتفعيل دورها سعياً لتجديد ورفع كفاءة الأداء لتحقيق الأهداف الموضوعية والاهتمام بتطبيق معايير المراجعة الداخلية والالتزام بقواعد السلوك المهني.

يرى الباحثون أن هذه الدراسة تناولت لجان المراجعة في ترقية أداء المراجعة الخار جية من خلال الحد من مخاطر المراجعة الخارجية، بينما تناولت هذا البحث استكشاف مدى التزام مراجعي الحسابات في السودان لتقدير خطر المراجعة وكيفية تقديرهم لهذا الحظر.[1]

دراسة سناء كامل علي:-

اهتمت الدراسة بالضبط والتشدد في المحافظة على المال العام ووضعه في أيدي أمينة وذات كفاءة من حيث الالمام بالقوانين واللوائح وتطبقها تمثلت مشكلة

البحث أو الدراسة في المحافظة على المال العام من الضياع أو سوء الاستخدام أو الاختلاس من الأهداف المهمة للدولة التي لم تتحقق بالصورة المرجوة.

[1])إدريس علي إدريس محمد، دور لجان المراجعة في ترقية أداء المراجعة الداخلية في شركات القطاع العام بالسودان، رسالة ماجستير غير منشور، الخرطوم جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2008م

بالمؤسسات والوحدات الحكومية بالقوانين و اللوائح الصادرة من السلطات التشريعية وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها تعتمد جهود ودعم دور المراجعة الداخلية في مواجهة ظاهر الفساد المالي والإداري على تطوير مبادئ التطبيق الأمثل لمنظومة الرقابة على تحقيق أكبر قدر من الاستقلالية وانحسار دور المراجعة الداخلية في كثير من المنشأة عند الوفاء بالمسئوليات الملقاة على عاتقها واقتصارها على القيام بالمراجعة المحاسبيه والمستندية

يرى الباحثون أن مشكلة هذه الدراسة ركزت على المحافظة على المال العام أو سوء الاستخدام حيث هدفت إلى ضرورة وجود المراجعة الداخلية المستقلة بالمؤسسات والوحدات الحكومية بينما تناولت مشكلة البحث مدى فهم المراجع للنظام المحاسبي والنظام الرقابي في المنشأة أو المؤسسة محل المراجعة.[1]

دراسة أحمد عبد المولى الصباغ 1997م:-

هدفت الدراسة إلى تحليل التطورات في مجال مسئولية المراجعين الخارجين عند اكتشاف الغش والتقرير عنه، من الناحيتين التاريخية والدولية وذلك بهدف تفسير وتقييم تلك التطورات، واهتمت الدراسة بتطور مسئولية المراجعين عند اكتشاف الغش عبر الزمن وبين الدول المختلفة، واستخدمت الدراسة الأسلوب التاريخي والأسلوب الاستقرائي.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها:

- أن مسئولية المراجعين عند اكتشاف الغش والتقرير عنه يتصف بالتغير التاريخي فقبل سنة 1920م، كان يعتبر اكتشاف الغش هدفاً أولياً وأساسياً للمراجعة أن المهنة في

[1] سناء كامل علي عبد المغيث، دور المراجعة الداخلية في الحد من مخالفات التزويد والاختلاس في القطاع العام، الخرطوم جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير غير منشور

بلدان مختلفة قد استجابت لطلبات وضغوط المجتمع تجاه مسئولية المراجعين عند اكتشاف الغش والتقرير عنه بدرجات مختلفة ففي بريطاني حيث وصل الغش في المنشأة إلى معدلات خطيرة في منتصف الثمانينات تركز الاهتمام السياسي والجماهيري في قبول أكبر لمسؤوليات المراجعين نحو اكتشاف الغش والتقرير عنه.

وأوصت الدراسة بتقييم مدى فعالية النصوص التي تضمنها التشريعات القانونية والتي تلزم المراجعين باكتشاف الغش والتقرير عنه.

ويرى الباحث أن هذه الدراسة سعت إلى معرفة تطور مسئولية المراجعين عند اكتشاف الغش والتقرير عنه بينما تسعى دراسة الباحث إلى معرفة دور المراجعة في اكتشاف الأخطاء والغش وأثرها على مستخدمي التقارير المالية.

يرى الباحثون أن مشكلة الدراسة تناولت مدى مسئولية مراقب الحسابات عن الأعمال وفعالية المراجع في اكتشاف غش الإدارة بينما تناولت دراسة البحث أن خطر المراجعة على مستوى القوائم المالية.[1]

المبحث الأول

طبيعة ومفهوم المخاطر

تمهيد: -

[1] أحمد عبد المولى السباغ، تطور مسئولية المراجعين عن اكتشاف الغش والتقرير عنه، القاهرة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، أبريل، 1997م

تمثل مهنة المراجعة المرآة التي تعكس لكافة الأطراف ذات الصلة بالمنشأة كالمساهمين ومجلس الإدارة والدائنين والمستثمرين والبنوك التجارية والمتخصصة والهيئات الحكومية كمصلحة الضرائب والهيئات النقابية وغيرها من أطراف تتعامل أو تعمل بالمنشأة تعكس لها مدى صحة البيانات والمعلومات الواردة بالقوائم المالية المعدة من قبل الإدارة ودرجة مصداقيتها وأنها تمثل بعدالة وكافة النواحي الجوهرية المركز المالي الحقيقي والصحيح للمنشأة وأنها تعكس بصدق نتائج المنشأة المالية المتمثلة في قائمة حساب الأرباح والخسائر (النظام التقليدي) أو قائمة الدخل (معايير المحاسبة الدولية والأمريكية) وتعتبر هذه التقارير بمثابة المخرجات الناتجة من عمليتي المدخلات والتشغيل حيث تمثل الأولى في الدفاتر والسجلات والفواتير وما إلى ذلك من مكونات أولية ومستندات دفترية وقانونية يتم عن طريقها إدخال تلك البيانات إلى النظام المحاسبي لإتمام العملية الثانية وهي المعالجة المحاسبية وفق الأسس والمبادئ العملية والمعايير المحاسبية الدولية.

لذلك كان لابد للمراجع أن يكون شخصاً مسئولاً وملتزماً بقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين ومبادئ السلوك المهني التي تحكم تلك المسئولية والمتمثلة في الاستقلالية، الأمانة، الموضوعية، الكفاءة المهنية، السرية والسلوك المهني مع الزملاء وتصرفاته الشخصية والمعايير الفنية. كما أصبحت وظيفة المراجعة وبعد التطور في علم التدقيق ومراجعة الحسابات وكمثيلاتها من الوظائف الحساسة تنطوي بشكل أو بأخر على قدر ونسبة من المخاطر المتنوعة. والتي لابد للمراجع وضع اعتبار لها وتقديرها وتقييمها كما ينبغي لتكتمل المسئولية المتعلقة بأدائه لمهمته على أكمل وجه وحتى تصل عملية المراجعة لأعلى درجات أمن الجودة.

مفهوم المخاطر:-

يشير المعنى العام للخطر إلى كل ما يعود للإنسان في ذاته أو ماله أو ذويه من أحداث ضارة وهذا ما يعكس المعنى العام للخطر.

وتعرف المخاطر بأنها احتمالية تعرض المؤسسة إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين[1].

كما يعرفها الدكتور طارق عبد العال حماد المخاطر بأنها ظرف أو وقع في العالم الواقعي يوجد فيه تعرض لوضع معاكس وبشكل أكثر دقة بالمخاطر الحاله التي يكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة أو المتوقعة أو المأمولة[2]

يعرفها جون داونز بأنها امكانية الخسارة أو عدم المكسب والتي يمكن قياسها وتختلف عن عدم التأكد الذي لا يمكن قياسه[3].

ويعرفها الدكتور ناشد محمود عبد السلام بأنها عدم التأكد من الناتج المالي في مستقبل لقرار يتخذه الفرد الاقتصادي في الحاضر على أساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة الطبيعية أو العامة في الماضي[4].

الخطر المنظور القانوني[5]:-

هو احتمال وقوع حادثة مستقبلاً أو حلول أجل غير معين خارج إدارة المتعاقدين قد يهلك الشيء بسببه أو يحدث فرد منه.

الخطر من وجهة نظر التأمين:-

الخطر في مجال التأمين هو حادث مستقبل محتمل الوقوع لا يتوقف على إرادة أي من الطرفين الذي تتم بينهما العقد.

---

[1]) إلرة المخاطر، الأستاذ بن علي، عبد الكريم قتنوز، عبد الرازق حبار، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013م، ص30

[2]) طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، 2003م، ص16

[3] إدارة المخاطر، مرجع سابق، ص30

[4] إدارة الأخطار، ناشد محمود عبد السلام، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 2003م، ص6

[5] إدارة المخاطر، مرجع سابق، ص31

من المنظور المالي:-

تعريف المخاطرة من المنظور المالي بأنها إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف النواتج المرغوب في تحقيقها كما هو متوقع أو عدم التأكد من الناتج المالي في المستقبل لقرار يتخذه الفرد الاقتصادي في الحاضر على أساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة الطبيعية في الماضي.

ويرى الباحثون أن مفهوم ومصطلح المخاطر بصورة عامة يعني البعد عن الحقيقة أو البعد عن الواقع بدرجة تتفاوت نسبياً طبيعة العناصر قيد الفحص ويعني عدم التأكد أما فيما يخص المراجع أو المنشأة فهنالك مخاطر تهدد المنشأة وهي مخاطر الأعمال بأقسامها الثلاث (مالية – تشغيلية - قانونية) وعلى الجانب الآخر فهنالك مخاطر تهدد المراجع وهي مخاطر المراجعة المكونة من مخاطر (حتمية رقابية - واكتشاف الأخطاء كامتداد للمخاطر المصاحبة) توجد مخاطر القوائم المالية التي تهدد المنشأة بالتصفية وا يقاف نشاطها وتهدد المراجع بإصدار تقرير غير صحيح.

مفهوم مخاطر المراجعة:-

عرفت لجنة معايير المراجعة الدولية مخاطر المراجعة بأنها تعني المخاطر التي تؤدي إلى قيام المراجع بإبداء رأي غير مناسب عندما تكون البيانات خاطئة بشكل جوهري[1].

كما عرفها معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي في معياره رقم (47) مخاطر المراجعة بأنها المخاطر الناتجة عن فشل المراجع دون أن يرى في تعديل رأيه بشكل ملائم بخصوص قوائم مالية بعد أخطاء جوهرية.

[1])معايير المراجعة الدولية الصادرة من الاتحاد االمحاسبين، المجمع المحاسبي، ص118

كما يقصد بخطر المراجعة الخطر الناتج عن فشل المراجع بدون قصد عن تعديل رأيه بطريقة ملائمة على القوائم المالية محرفة تحريفاً جوهرياً.

أي أن خطر المراجعة يتمثل في إبداء المراجع لرأي غير معدل على قوائم مالية بها تحريفات جوهرية وبالتالي فإن خطر المراجعة يعد دالة في خطر أن القوائم المالية التي قامت الإدارة بإعدادها وعرضها تم تحريفها بصورة جوهرية.

ولا شك أن مخاطر المراجعة من العوامل المهمة التي يأخذها المراجع في الاعتبار سواء عند تخطيط عملية المراجعة أو عند تحديد إجراءات المراجعة أو عند تتميمه لأدلة الإثبات والقرائن في المراجعة.

ولقد أكد معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي على ضرورة تقدير المخاطرة عند التخطيط للمراجعة بحيث تكون مخاطر المراجعة عند أدنى حد ممكن ومناسب لإبداء رأي سليم في القوائم المالية وقد يتم تقدير المخاطر بصورة كمية أو غير كمية[1]

وتقضي معايير المراجعة الدولية بأن يقوم المراجع بإبداء الرأي في القوائم المالية كوحدة واحدة غير أنه عند تحديده لمستوى المخاطر فإنه يقوم بذلك على مستوى المخاطر المتعلقة بكل رصيد من أرصدة الحسابات الواردة في القوائم المالية أو المراجعة اللازمة لتحقق من كل رصيد أو كل نوع من المعاملات وبطريقة تمكنه من إبداء الرأي في القوائم المالية كوحدة واحدة لمستوى منخفض من المخاطر.

فمخاطر المراجعة النهائية أو كما يسمى أحياناً بمخاطر المراجعة المقبولة هي قياس لكيفية استعداد المراجع لقبول احتمال أن يكون بالقوائم المالية تحريفاً جوهرياً بعد انتهاء عملية المراجعة والوصول إلى رأي غير متحفظ فخطر المراجعة المقبول هو مقياس لمدى

[1] أ.د عبد الوهاب نصر علي أد شحاتة السيد شحاتة، أصول المراجعة الحديثة وفقاً للمعايير المصرية الدولية، دار التعليم الجامعي، 2014م، ص

رغبة المراجع في قبول وجود تحريف جوهري في ضوء الأهمية النسبية بالقوائم المالية بعد انتهاء المراجعة واصدار تقرير نظيف.

وبكلمات أخريات خطر المراجعة المقبول عبارة عن تحديد شخص للخطر الذي يكون المراجع على استعداد لقبوله في أن القوائم المالية تعتقد التمثيل العادل بعد اكتمال عملية المراجعة واصدار رأي غير متحفظ.

ويجدر بالذكر أن المراجعين يستخدمون بشكل متكرر الإشارة لمصطلحات التأكد في المراجعة يمكن قبوله ولا شكل أن التأكيدات المراجعة أو أي مصطلحات مرادفة تكون مكملة مكافئة لمخاطر المراجعة فمثلاً يعني القول أن مخاطر المراجعة المقبولة 2% وأن التأكد في المراجعة يلبغ 98% وكلاهما يفيد المضمون بذاته[1].

[1])معايير المراجعة الدولية، مرجع سابق، ص98

المبحث الثاني

مكونات مخاطر المراجعة

تتكون مخاطر المراجعة من:

أولاً: المخاطر الحتمية أو الملازمة:-

وتعرف المخاطر الحتمية أو الملازمة بأنها قابلية رصيد الحسابات المعين أو النوع المعين من المعاملات الخطأ الذي يكون جوهرياً إذا أجتمع مع اخطاء في أرصدة أخرى أو أنواع أخرى من المعاملات وذلك مع عدم وجود إجراءات للرقابة الداخلية تتعلق به[1].

كما تعرف بأنها الخطأ الذي قد يحدث في بند محاسبي أو نوع معين من المعاملات بشرط أن يكون جوهرياً والا يكون راجعاً لضعف نظام الرقابة الداخلية وهو الأمر الذي يعني أن المخاطر تتعلق بطبيعية العنصر أو الحساب المعين[2].

وعلى ذلك فالمخاطر الملازمة أو الحتمية لتقدير المراجع لاحتمالية أن الأخطاء التحريفات الزائدة عن المقرر المقبول توجد في دوره أو جزء من المعاملات قبل أخذ فعالية الرقابة الداخلية في الاعتبار.

يقول أخر قابلية القوائم المالية للخطأ الجوهري بافتراض عدم وجود رقابة داخلية في تحديد المخاطر الحتمية أو الملازمة.

تتوقف المخاطر الملازمة أو الحتمية على العديد من العوامل والتي يمكن تلخيصها في العوامل الآتية:-

1/ طبيعة الرصيد:-

---

[1])ألفين ارينز وجميس لوبك، المراجعة مدخل متكامل، ترجمة، د. محمد محمد عبدالقادر الديسيطي وأحمد حامد حجاج، الرياض، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، 2002م، ص335

[2])حميدة خلف الله إبراهيم، دور نظام الرقابة الداخلية في تقليل مخاطر المراجعة، جامعة الخرطوم، 2009م، ص

يتم القيام بعظم إجراءات المراجعة على مستوى أرصدة الحسابات أو مجموعة عمليات بناء عليه يتوجب على المراجع الحسابات أن يعتني بمخاطر المراجعة على ذلك المستوى وأخذاً بعين الاعتبار نتائج التقييم العام لمخاطر المراجعة على مستوى البيانات المالية.

حيث تعتبر العلاقة طردية بين المخاطر اللازمة ودرجة تعرض الرصيد أو النوع المعين من المعاملات للمخاطر المقصودة أو غير المقصودة فكل ما زاد الأخير زاد الأول فمثلاً المخاطر المتعلقة بعنصر النقدية تكون أكثر من تلك المتعلقة بعنصر الأصول طويلة الأجل.

مثل عدم كفاية رأس المال العامل المتاح لاستمرار في العمليات ويتم عاده تقدير المخاطر الملازمة بصفة عن المخاطر الرقابية وفي احدى الدراسات ظهرت كثير من العوامل التي تؤثر بصفة عامة على المخاطر الملازمة أو الحتمية مثل.

- موسمية الناشط.
- حجم المنشأة محل المراجعة.
- درجة تعرض الحسابات للسرقة وفرص حدوثها.
- طبيعة عمليات المنشأة وطبيعة الأخطاء المحتملة.
- الصناعة التي ينتمي إليها العميل.
- المركز المالي للعميل والضغوط التشغيلية والتنظيمية.
- معدل دوران الإدارة ومجلس الإدارة.
- تاريخ تعديل الأخطاء لحساب معين.
- استخدام التقديرات في الأرقام المحاسبية.
- التغيرات في الإجراءات والأنظمة.
- مدى صعوبة تحديد كميات القيم في السجلات المحاسبية.

- التعقيد في المعاملات الأساسية والأحداث الأخرى التي تتطلب استخدام خبره
- درجة الاجتهاد التي يتضمنها أرصدة الحسابات.
- قابلية الأصول للخسارة أو الاختلاس مثلاً الأصول المرغوبة بشكل كبير والقابلية للانتقال كالنقدية.
- معاملات لم تخضع لمعالجات الاعتيادية[1].

ومما لا شك فيه أنه بالإضافة إلى زيادة أدلة المراجعة من المتعارف عليه أن يتم تخصيص مراجعين ذوي قدر كبير من الممارسة في سبيل المثال إذا كان الخطر الطبيعي لتقادم المخذون كبير جداً يجب على منشأة المحاسبة أن تخصص مراجع متمرس لإجراءات اختبارات مكثفة لمدة تقادم المخزون مع فحص نتائج المراجعة بعناية شديدة في هذا الجانب.

ويرى الدكتور عبد الوهاب أن مراجع الحسابات بعد أن يجمع المعلومات اللازمة لتقدير الخطر المتلازم والأعراض اتمام عملية التقديرات يقوم بالخطوات الآتية[2]:

أ- تقيم المعلومات المؤثرة في الخطر المتلازم.

ب- تحديد أيا من العوامل المحددة للخطر المتلازم يرتبط بكل دورة من دورات العمليات أو الحساب وبكل هذه من أهداف مراجعة دوره العمليات أو الحساب.

ج- رغم عدم وجود ارشادات مهنية رسمية لكيفية تحديد مستوى المخاطر المتلازم. إلا أن مر اقب الحسابات يجب أن لا يكون متحفظاً في هذا الصدد.

---

[1])معايير المراجعة الدولية، مرجع سابق، معيار رقم400، ص120

[2])أ.د. عبد الوهاب نصر علي، خدمات مراقب الحسابات بسوق المال، المتطلبات المهنية ومشاكل الممارسة لعلمية معايير المراجعة المصرية والدولية والأمريكية، الجزء الأول، المراجعة المدنية لحسابات الشركات المفيدة للبورصة وفقاً لمدخل الأهمية النسبة وخطر المراجعة دورات العمليات، ص242

د- يمكن تحديد مستوى الخطر المتلازم فوق المستوى في حالة عدم وجود احتمال معقول لتحريف الحساب وتحديد أقصى مستوى من الخطر المتلازم عندما يوجد احتمال معقول التحريف الحساب جوهرياً .

مظاهر الخطر الحتمي:-

نجد أن بعض كُتاب أدب المراجعة قد لاحظوا أن هنالك ثلاثة مظاهر للخطر الحتمي وكل منها يمثل نوعاً معيناً من المخاطر وكل منها يتأثر بعوامل مختلفة موجودة في البيئة المحيطة بالعميل أو المنشاه هذا وقد وجد أن الخطر الحتمي تناسب مع هذه المظاهر تناسيا طردياً فكلما زادة المخاطرة من أي نوع من المظاهر الثلاثة.

1/ مخاطر التشغيل:-

وهي المخاطر ذات الصلة بالعمليات التشغيلية للعميل وطبيعة النشاط الذي يمارسه.

2/ مخاطر مالية:-

وهي المخاطر ذات الصلة بالعمليات المالية بدءاً من عملية تسجيلها وانتهاءاً بإعداد القوائم المالية وتحليلها وتشمل العمليات الروتينية المعتادة والغير معتادة.

3/ مخاطر السوق:-

وهي تتعلق بالسوق الذي يمارس فيه العميل نشاطه ويرى الكاتب أن هذه المجموعة من المخاطر يطلق عليها المخاطر العامة مما يعني أن هنالك مخاطر خاصة.

ثانياً : مخاطر الرقابة:-

تمثل مخاطر الرقابة خطورة حدوث خطأ مادي في أرصدة الحسابات أو مجموعة من المعاملات بصورة فردية أو جماعية دون أن تتوافر إمكانية منعه أو كشفه في الوقت المناسب منخلال إجراءات الضبط الداخلي علماً بأنه ستبقى دوماً بعض مخاطر الضبط بسبب القصور الذاتي في أي نظام للضبط الداخلي أو حتى يتم تقييم مخاطر

الضبط يجب على المدقق أن يأخذ بعين الاعتبار مدى ملائمة إجراءات الضبط الداخلي وفحص مدى الالتزام بها ويجب على المدقق عند عدم قيامه بهذا التقييم أن يفترض أن نسبة مخاطر الضبط عاليه[1].

كما يمكن تعريفها بأنها هي المخاطر الناتجة من عدم تمكن الرقابة الداخلية عن كشف في بعض الأحيان وفي حينه عن خطأ مادي في رصيد أحد الحسابات أو في رصيد مجموعة حسابات لا يشكل مجموعها خطأ مادي ولا يمكن تجنب مثل ذلك التغليف كلياً نظراً للحدود التي يفرضها أي نظام للرقابة الداخلية من أجل تقييم أهمية تلك المخاطر يجب على مراقب الحسابات أن يقوم بفحص سلامة نظام الرقابة الداخلية، وفحص مدى سلامة تطبيقه الفعلي وفي غياب مثل ذلك الفحص يجب على المدقق أن يفترض أن مخاطر المراقبة كبيرة[2].

وينظر إلى خطر الرقابة على أنه:-

1- تقدير ما إذا كانت الرقابة لدى العميل فعاله في منع أو كشف التحريفات.

2- رغبة المراجع في أن يكون هذا التقدير أقل من الحد الأقصى 100% كجزء من خطة المراجعة.

ومثلما كان الحال في الخطر الطبيعي توجد علاقة عكسية بين خطر الرقابة وخطر الاكتشاف المخطط بينما توجد علاقة طردية بين خطر الرقابة وحجم الأدلة الأساسية فعلى سبيل المثال إذا استنتج المراجع أن الرقابة الداخلية فعاله يمكن زيادة خطر الاكتشاف المخطط عندما تكون الرقابة فعالة لأن الرقابة الداخلية تخفض من احتمال وجود التعريفات في القوائم المالية.

---

[1] خالد أمين عبد الله، تدقيق الحسابات، جامعة القدس المفتوحة، 1998م، ص166

[2] عصام الدين محمد متولي، دراسات في الاتجاهات المحاصرة في المراجعة، جامعة أم درمان الإسلامية، 2003م، ص151

ومثل أن يحدد المراجع خطر الرقابة في مستوى أقل من 100% يجب أن يقوم بثلاثة أشياء[1].

1-الإلمام بالرقابة الداخلية.

2تقييم كيف يتم تنفيذ الرقابة الداخلية بناء على الفهم والإلمام الذي توصل إليه المراجع.

3-اختيار مدى فعالية الرقابة الداخلية.

وتمثل الخطوتين الأخيرتين في تقدير خطر الرقابة وهو ما يكون مطلوباً عندما يختار المراجع تقييم خطر الرقابة بأقل من الحد الأقصى، ويعد كل من الإلمام بالرقابة الداخلية وتفهمها وتقدير خطر الرقابة وأثرها على متطلبات الأدلة أموراً هامة جداً .

ومع ذلك يجب ملاحظة أنه إذا اختار المراجع عدم تقييم خطر الرقابة بقيمة 100% بغض النظر عن الفعالية الحقيقية للرقابة الداخلية واستخدام نموذج خطر المراجعة في مثل هذه الحالات سيجعل المراجع يتحكم في خطر المراجعة الذي يمكن قبوله بالكامل من خلال تخفيض خطر الاكتشاف المخطط (بافتراض أن الخطر الطبيعي منخفض)

التقدير الأولي للرقابة:-

يقضي معيار المراجعة الدولي رقم (400)تقرير المخاطر والرقابة الداخلية والصادر عن لجنة معايير المراجعة الدولية بأن التقرير الأولي لمخاطر المراجعة هو عملية تقييم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية للمنشأة يمنع حدوث معلومات خاطئة أو أساسية وأكتشافها وتصحيحها حيث أن هنالك دائماً امكانية وجود بعض مخاطر للرقابة بحسب التقديرات اللازمة لأي نظام محاسبي أو لأي نظام للرقابة الداخلية.

[1]) الفين أدينز وجميس لوبك، مرجع سابق، ص334

هذا ويقوم المراجع عادة بتقدير مخاطر الرقابة على مستوى عالي لبعض أو كافة التوكيدات عندما:

أ / يكون النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية للمنشأة غير فعاليين.

ب/ أن تقييم فعالية النظام المحاسبي للمنشأة ونظام الرقابة ليس بالكفاءة المطلوبة.

لا شك أن التقدير الأولي للمخاطر عالي إذا لم يكن المراجع قادراً على تشخيص الضوابط الداخلية الملائمة للتوكيدات والتي من المرجح أن تمنع أو تكشف وتصحح المعلومات الخاطئة والرئيسية وأيضاً إذا لم يكن المراجع قادراً على القيام باختبارات للرقابة لتأكد من صحة التقرير.

توثيق فهم وتقدير مخاطر الرقابة:-

يقضي معيار المراجعة الدولي رقم (400) تقدير المخاطر والرقابة الداخلية يقضي بأنه على المراجع توثيق ما يلي من أوراق العمل الخاصة بعملية المراجعة[1].

1/ الفهم الذي حصل عليه المراجع للنظام المحاسبي والنظام الرقابة الداخلية الخاصة بالمنشأة.

2/ تقرير مخاطر الرقابة:

ويرى الباحث أنه من الممكن استعمال عدة طرق لتوثيق المعلومات المتعلقة بالنظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية وأن اختيار احدى الطرق يعود إلى اجتهاد المراجع، ومن الشائعة التي قد تستعمل بشكل متفرد أو موحدهي طرق مذكرات الوصف والاستبيانات والقوائم النقدية وخرائط التدفق ويتأثر بشكل عام فإنه كلما كان النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية معقد كلما كانت إجراءات المراجع أكثر شمولية كلما ازدادت الحاجة إلى أن يكون التوثيق أشمل.

[1])معايير المراجعة الدولية، مرجع سابق، ص125

الجدو بالذكر أنه استناداً إلى نتائج اختبارات الرقابة التي من خلالها يحصل المراجع على أدلة إثبات كسند لأي تقرير بأن مخاطر الرقابة أقل من المستوى العالي وكل ما انخفض تقدير مخاطر الرقابة كلما كان على المراجع أن يحصل على سند بأن نظام المحاسبة ونظام الرقابة الداخلية صمما بشكل مناسب وأنهما يعملان بفعالية.

استناداً إلى تلك النتائج على المراجع تقييم فيما إذا كانت الضوابط الداخلية قد صممت وتعمل كل كان متوقعاً عند التقدير الأولي لمخاطر الرقابة.

إن تقييم الانحرافات قد ينتج عنه إنتاج المراجع بأن مستوى مخاطر الرقابة المقرر يحتاج إلى إعادة نظر في شكل هذه الحالات يقوم المراجع بتعديل طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الأساسية المخططة.

التقرير النهائي لمخاطر الرقابة:-

قبل ختام عملية المراجعة المستندة إلى نتائج الإجراءات الجوهرية وأدلة الاثبات الأخرى التي حصل عليها المراجع من الدراسة فيما إذا كانت تقدير مخاطر الرقابة صحيح ومؤكد[1].

هذا يعني أن المراجع سيقوم بالتقدير الميداني لخطر الرقابة بعد أدائه لاختيارات الرقابة ومن ثم يقوم بإجراء أعمال المراجعة التنفيذية وهي الاختبارات الأساسية والتي تشمل كل من الإجراءات التحليلية واختبار ات التفاصيل وذلك لجمع الدليل الكافي والملائم بشأن مدى صدق مزاعم الإدارة في القوائم المالية.

بناءاً على هذه الأدلة سيقوم مراقب الحسابات بتحديد نتائج المراجعة ولكنه عادة قبل أن يصل لحصر كامل لهذه النتائج يجب عليه أن يحدد إذا ما كان تقديره إلى خطر الرقابة صحيحاً ومؤيداً عملياً أم لا فإن رأى أنه يجب إعادة النظر في التقدير مرة أخرى فسوف

[1] د. عبد الوهاب نصر علي، مرجع سابق، ص245

يعد تقريراً نهائياً لخطر الرقابة مقروناً بأي تعديلات يراها ضرورية في الاختبارات الأساسية قبل الوصول إلى نتائج المراجعة النهائية.

العلاقة بين تقدير المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة:-

أن رد فعل الإدارة بحالات المخاطر الملازمة غالباً ما يكون لتصميم نظام محاسبي ونظام رقابة داخلية يمنعان أو يكشفا ويصححا المعلومات الخاطئة ولذا فإن المخاطر المصاحبة ومخاطر الرقابة في كثير من الحالات ذات العلاقة متبادلة ووثيقة .

وفي مثل هذه الحالات وعند محاولة المراجع تقدير المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة بشكل منفصل فإن هنالك احتمال الوصول إلى تقدير غير مناسب للمخاطر وعليه فإن مخاطر المراجعة قد تحدد بشكل أفضل في مثل هذه الحالات بفضل تقدير مشترك.

ثالثاً: مخاطر الاكتشاف:-

تتعلق مخاطر الاكتشاف بمعدل فعالية إجراءات المراجعة في اكتشاف الأخطاء حيث يتم تعريف مخاطر الاكتشاف بأنها المخاطر المتمثلة في أن إجراءات المراجعة قد تؤدي بالمراجع إلى نتيجة مؤداها عدم وجود خطأ في أحد الأرصدة إلى نوع معين من المعاملات في الوقت الذي يكون فيه هذا الخطأ موجوداً ويكن جوهرياً إذا اجتمع مع أخطاء في أرصدة أخرى أو نوع آخر من المعاملات[1].

وقد عرفت مخاطر الاكتشاف في كتاب الـACCA للورقة رقم3 المراجعة وخدمات التوكيد على أنها هي وصول المراجع لخاتمة خاطئة أو غير صحيحة وذلك كنتيجة لمخاطر العينة التي تنص على أن المخاطر ناتجة لعدم تمثيل العينة تمثيلاً كافياً للمجتمع الاحصائي أو على الجانب الآخر كنتيجة لعدم مخاطر العينة التي تقضي بأن

[1]) تقويم الخاطر وأثرها على تقرير المراجع الخارجي، محمد نور عبد الدائم عبد الرحيم، مصطفى نجم البشارى، 2008م،ص24

المخاطر، ناتجة لأسباب أخرى غير أسباب العينة من ضمنها عدم التأهيل الكافي لفريق عمل المراجعة أو عدم التوزيع والتخصص المناسب للمهام التي تعتمد على الخبرات.

تمهيد: -

تمهيد القوائم المالية بشكل خاص احدى أهم مصادر المعلومات اللازمة لاتخاذ القرات الاقتصادية الرشيدة نظراً لتنوع المعلومات التي تحتويها وما توافره من افصاح عادل المعلومات من حيث توفير الفرصة المتكافئة للأطراف المعينة بهذه القوائم للحصول على المعلومات التي يحتاجونها من أجل اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية.

وتعتبر المعلومات الواردة في القوائم المالية ذات أهمية للتعرف على مدى سلامة المركز المالي للمنشأة وصافي نتيجة أعمالها والتعرف على مقدار السيولة ودرجة المخاطر ومصادر الأموال وأوجه استخدامها.

فالقوائم المالية من أكثر التقارير المحاسبية أهمية فهي تفيد الإدارة وتعتبر المصدر الرئيسي للمعلومات المالية التي تحتاجها الاطراف الخارجية عن الوحدة الاقتصادية وتعد هذه القوائم بطريقة موجزة فهي لا تزيد عن ثلاث أو اربع صفحات في الشركات الكبيرة حيث تلخص العمليات المتعلقة بفترة معينة والتي قد تكون شهراً أو سنة وتفصح القوائم المالية عن المركز المالي للوحدة الواحدة الاقتصادية في تاريخ معين وكذلك نتائج العمليات التي حققت للوحدة ذلك المركز.

إن الهدف الأساسي للقوائم المالية هو مساعدة متخذي القرارات في التعرف على المركز المالي ومقدار الأرباح المحققة والتوقعات المستقبلية للوحدة الاقتصادية ومن ثم فإن المديرين والمستثمرين والعملاء والموردين والعمال جميعهم ذو مصلحة مباشرة في هذه التقارير.

المبحث الأول

مفهوم القوائم المالية وأهدافها

أولاً : مفـهوم القوائم الماليـة:-

تعرف القوائم المالية بأنها وسيلة الإدارة الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المنشأة فمن خلال القوائم المالية يمكن لتلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمنشأة وما حققته من نتائج وتمثل القوائم المالية النتائج النهائية للعملية المحاسبية تصف العمليات المالية للمنشأة تتعلق كل قائمة بتاريخ أو تغطي فترة زمنية من نشاط الأعمال[1].

وعرفت القوائم المالية بأنها عبارة عن المخرجات بالنسبة للنظام المحاسبي والذي تعتبر مدخلاته هي الأحداث الاقتصادية للمشروع والتي تتم معالجتها وفق أسس وفروض ومبادئ محاسبية متعارف عليها لتعطي القوائم المالية والتي يتم الإفصاح فيها عن نتائج تلك المعالجة للأحداث الاقتصادية للمشروع[2].

عرفت القوائم بأنها نظام من العلاقات المتبادلة بين المؤشرات التي تحويها والتي تصف المركز المالي للمشروع في تاريخ معين كما تصف الأنشطة الاقتصادية للوحدة المحاسبية خلال فترة محددة وهي مجموعة من الكشوف المحاسبية التي تعبر عن البيانات التفصيلية والإجمالية لمستوى أداء المشروع وحقيقة المركز المالي الذي آلت إليه نتيجة نشاط المشروع خلال فترة زمنية معينة[3].

كما عرفت هيئة المحاسبين القانونيين بأمريكا القوائم المالية بأنها عبارة عن مجموعة من البيانات المسجلة وتطبيق لمبادئ متعارف عليها في المحاسبة وتقدير شخص ومدى

---

[1])طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2006م، ص115

[2])نجوى محمد بحر الدين، أثر التضخم على القوائم المالية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين، 2003م، ص209

[3])يوحنا ال آدم د. صالح رزق، المحاسبة المالية، عمان، دار الجامعة 2000م، ص427

تمكن وخبرة الأشخاص القائمين بأعداد القوائم ومدى استيعابها وتفهمهم للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها[1].

كما عرفت القوائم المالية بأنها المنتج الأساسي للمحاسبة المتعارف عليها حالياً وأن تلك القوائم المالية معرفة على نحو معقول وتعد وفقاً لمعايير محاسبة مالية متعارف عليها وأن القوائم تظهر بعدل الوضع المالي للمنشأة ونتائج أعمالها ومصادر واستخدامات أموالها[2]

كما عرفت القوائم المالية بأنها عرض مالي هيكلي للمركز المالي للمنشأة والعمليات التي تقوم بها وأدواتها وتدفقاتها وذلك لكي يستفيد من قطاع المستخدمين عند عملية اتخاذ قدراتهم الاقتصادية وتوضيح النتائج المترتبة على قيام الإدارة بأداة المهام الموكلة لها وا إدارة الموارد المتاحة.

ويرى الباحثون من التعريفات السابقة أن القوائم المالية هي عبارة عن وسيلة نظم محاسبية يتم من خلالها الحصول على المعلومات المحاسبية للمستخدمين لاتخاذ القرارات وهي توفر المعلومات عن سيولة المنشأة وعن مصادر التغيرات في حقوق أصحاب الملكية.

أهداف القوائم المالية:-

الهدف الأساسي والهام للقوائم المالية هو توصيل المعلومات لأصحاب المصلحة في النشأة عن وضع المركز المالي لها ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية والتغيرات في حقوق الملاك؛ بحيث يجب أن تكون مفيدة لهم في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية.

وينبسق من هذا التعريف العام أهداف متعددة للقوائم المالية يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:-

1. أن القوائم المالية تفصح عن نتائج الوكالة الإدارية، وتوضح الأداء المالي الخاص بإدارة المنشأة كوكيل عن أصحاب المصلحة في المنشأة.

---

[1] عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، الكويت، مطبعة السلاسل، 1995م، ص209

[2] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معايير المحاسبةوالمراجعة والضوابط المالية للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، هيئة المحاسبين والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية، 2001م، ص28

[1] د. عبد الوهاب نصر علي، د. شحاتة السيد شحاتة، مبادئ المحاسبة المالية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2007م، ص37-38

2. أن القوائم المالية توصل معلومات تحث الملاك على الثقة في الإدارة نفسها باعتبار أن القوائم المالية مسئولية إدارة المنشأة.

3أن القوائم المالية لشركات الأموال سيتم مراجعتها وا إبداء الرأي الفني عليها من قبل أو جانب مراجع مستقل.

4. أن القوائم المالية توصل معلومات تساعد مستخدميها على تقييم قدرة المنشأة على توليد النقدية.

5. توصل القوائم المالية معلومات مفيدة لمتخذي قرارات أقراض المنشأة، خاصة المعلومات المتعلقة بهيكل تمويل المنشأة.

6. تزويد مستخدمي القوائم والبيانات المالية بالمعلومات المفيدة لأغراض التكهن والمقارنة.

7.التزود بالمعلومات حول الموارد الاقتصادي المتاحة للمنشأة و الالتزامات المرتبطة بهذه الموارد.

الغرض من القوائم المالية:-

لا يعتبر إعداد وعرض القوائم المالية الخطوة الأولى في العملية المحاسبية، إلا أنها تعد نقطة البداية الملائمة لدراسة المحاسبة.

فالقوائم المالية هي الوسائل التي بموجبها تنقل الإدارة والأطراف المعنية صوره مختصرة عند الأداء والمركز المالي لأي وحدة اقتصادية.

وحيث أن تلك القوائم في جوهرها هي الناتج النهائي للعملية المحاسبية فإن القارئ الذي يتفهم محتوى ومضمون تلك القوائم سوف يدرك أهمية الغرض من الخطوات الأولى وهي تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات.

أن مصطلح قائمة "Statement" في مفهومه العام إعلان يتعلق بشكل محدد من صحة القوائم المشار إليها.

وتتمثل القوائم المالية في أنها إعلان يعتقد بحصته ويتم توصيله باستخدام الغير النقدية بالجنية والدولار.

وعندما يعد المحاسبون تلك القوائم المالية فإنهم يصغون خصائص المنشأة وفقاً للنواحي المالية والتي يعتقدون بأنها تعبر بعدالة عن أنشطة المنشأة المالية، وتعبر القوائم المالية السنوية للشركات عند القوائم المالية المعدة لفترة زمنية مدتها عام، أما القوائم المالية التي تعبر عند فترات تقل عن عام وثلاثة شهور على سبيل المثال ويطلق عليها القوائم المالية الفترية أو الدورية.

ويستنتج الباحثون أن أهداف القوائم المالية تنقسم إلى عامة وأخرى تفصيلية وذلك كما يلي:

1) الأهداف العامة:-

تتمثل هذه الأهداف في الآتي:-

1. توفير المعلومات التي تفيد في ترشيد القرارات الاستثمارية والانتمائية.
2. توفير المعلومات التي تفيد في تقدير التدفقات المستقبلية.
3. توفير المعلومات المتعلقة بموارد المنشأة والتزاماتها والتغيرات التي تطرأ على الموارد والالتزامات.

يستنتج الباحثون أن الأهداف العامة تخص المستخدمين الرئيسين للقوائم المالية وتحديد نوع القرارات التي يتخذونها.

2) أهداف تفصيلية:-

تتمثل الأهداف التفصيلية في الآتي:-

1. توفير المعلومات التي تفيد في تقويم أداء المنشأة وتحديد أرباحها.
2. توفير المعلومات التي تفيد في تحديد درجة السيولة والاعسار وتدفق الأموال.
3. توفير المعلومات التي تفيد في التقدير عند مسئولية الإدارة وتقويم كفاءة أدائها.

4. توفير معلومات تتعلق بملاحظات وتفسير الإدارة.

5. توفير معلومات للتحليل المالي.

6. تقديم المعلومات التي تساعد على التنبؤ بالمستقبل.

المبحث الثاني

أنواع القوائم المالية

أولاً: أنواع القوائم المالية:-

تختلف القوائم المالية باختلاف طبيعة عمل المحاسبة ونوعية البيانات التي تعبر عنها إلا أن أبرز هذه القوائم في المحاسبة المالية هي الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي) وقائمة الدخل أو حسابات النتيجة وقائمة التغيرات في المركز المالي[1].

حيث تنقسم القوائم إلى قسمين هما[2]:

1/ قوائم مالية أساسية "Primory" وهي تلك القوائم التي يتم إعدادها بصورة منظمة ودورية من الحسابات وهي توفر الحد الأدنى من المعلومات التي يمكن أن تحقق أهداف المحاسبة المالية.

2/ قوائم مالية ملحقة "Supplementary" وهي تلك القوائم والتقارير التي تعد أما ملحقات للقوائم الأساسية كتقارير التحليل المالي والمؤشرات الأخرى أو تقارير داخلية تعد من الإنتاج والبيع والتوزيع حسب طلب الإدارة، وهذه القوائم المحلقة تخدم أهداف المحاسبة الإدارية ومحاسبة التكاليف، والأنواع الأخرى من فروع علم المحاسبة حسب رأي الكاتب.

ولقد حدد مجلس معايير المحاسبة الأمريكي "FASB" مجموعة متكاملة من القوائم المالية يتعين على كافة الوحدات المحاسبية إعدادها بصورة دورية وهذه القوائم المالية الأساسية هي[3]:-

1. قائمة الدخل.

---

[1] د. وليد ناجي الميالي، مرجع سابق، ص85

[2] د. الهادي آدم محمد، نظرية المحاسبة، الخرطوم الطبعة الرابعة، 2007م، ص159

[3] د. عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص215

2. قائمة المركز المالي.

3. قائم التغيرات في حقوق الملكية.

4. قائمة التدفق النقدي.

أما القوائم المالية المحلقة فهي قو ائم اضافية تقوم الوحدات المحاسبية بإعدادها أما بصورة تطوعية "اختيارية" وأما بناء على توصيات محاسبية لمقابلة ظروف معينة أو لتنظيم أوضاع خاصة، ومن أمثلة القوائم المالية الملحقة نجدها في قوائم لبيان تفاصيل بعض الإجماليات الهامة الواردة بالقوائم المالية الأساسية قوائم عن القيمة المضافة وعناصرها الاساسية ، قوائم مالية معدلة بالتغير في مستويات الأسعار، قوائم مالية موحدة لمجموعة من الشركات التي تكون وحده اقتصادية متكاملة، قوائم مالية قطاعية عن خطوط الإنتاج والتوزيع في الوحدات ذات النشاط المتعدد.

وهذا من الواضح أن القوائم المالية المحلقة تختلف سواء من حيث العدد أو المحتوى مع اختلاف ظروف الحال، ولذلك لا يمكن وضع قواعد عامة لتنظيمها في جميع المجالات.

كما نجد أن هنالك العديد من معايير المحاسبة الدولية والتي تهتم برصد وا ٍعداد القوائم المالية وتشمل هذه المعايير مجموعة من المعايير الدولية التالية[1]:

1. تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لأول مرة "IFRSI" .

2. معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية.

3. معيار المحاسبة الدولي رقم (7) قائمة التدفقات النقدية.

4. معيار المحاسبة الدولي رقم (8) السياسات المحاسبية التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء.

[1] د. طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية والدولية الحديثة، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2006م، ص42

ويعد معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية والمعيار الرئيسي الذي يتناول المتطلبات الإجمالية لعرض القوائم المالية، بما في ذلك الغرض منها وشكلها ومحتواها وهيكلها، والهدف من معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية وضع الأساس لعرض القوائم المالية لأغراض عامة[1].

القوائم المالية الأساسية:-

أولاً: قائمة الدخل:-

تهدف قائمة الدخل بأنها تقرير مالي يعبر عن نتيجة الأعمال خلال فترة زمنية مبتدئ بالمبيعات مطروحاً منها تكلفة المبيعات وبقية المصاريف الأخرى[2].

وأيضاً عرفت بأنها: عبارة عن كشف ايرادات المشروع خلال فترة زمنية والمصروفات التي أنفقت في سبيل الحصول على الإيرادات وفقاً لمبادئ محاسبية متفق عليها[3].

أن الهدف الرئيسي من إعداد قائمة الدخل "حساب الأرباح والخسائر" هو بيان الناتج أعمال المنشأة عن طريق تحديد صافي الربح الدوري والإفصاح عند مكوناته الرئيسية وذلك بتقويم التدفقات الداخلية والخارجية واستخدام التقييم لأغراض التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية[4].

أهداف قائمة الدخل:-

تهدف قائمة الدخل إلى تزويد مستخدميها بمعومات مفيدة تسساعدهم في اتخاذ قدراتهم وأهم هذه الأهداف.

1. تقويم جدوى الاستثمارات وعوائدها بالنظر للأرباح.
2. تقويم كفاءة إدارة المشروع وفعاليتها في استخدام الموارد وتحقيق الأرباح.

---

[1] د. فؤاد محمد الليثي، نظرية المحاسبة المدخل المعاصر، القاهرة، دار النهضة العربية، 2002 – 2003م، ص314

[2] د. رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، عمان، دار وائل للطباعة والنشر، 2003م، ص235

[3] ووندكيسو، جيرى ويجانت، المحاسبة المتوسطة، ترجمة د. كمال الدين السعيد، ج1، الرياض، دار المريخ للنشر، 1995م، ص46

[4] لهاوي آدم محمد إبراهيم، تطور الإطار الفكري للنظرية المحاسبية، جامعة أم درمان الإسلامية، 2001م، ص112

3. تقويم مدى قدرة المشروع على الاقتراض من المصارف وجمهور المستثمرين.

4. التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية اعتماداً على التدفقات الداخلية الجارية.

ثانياً : قائمة المركز المالي:-

تتمثل قائمة المركز المالي أو الميزانية الحالية المالية للوحدة المحاسبية في لحظة زمنية معنية (هي تاريخ إعداد القوائم المالية عادة نهاية ديسمبر من كل سنة) أو بعبارة أخرى أن قائمة المركز المالي هي صورة لحظة الوضع المالي لتلك المنشأة[1].

كما تعبر قائمة المركز المالي عن مصادر واستخدامات اموال المشروع في فترة محدودة هي تمثل الميزانية حيث يظهر على جانبها الأيمن الأصول على جانبها الأيسر حقوق أصحاب المشروع وحقوق الغير[2].

كما عرفت بأنها التقرير الذي يبين المركز المالي في تاريخ معين ويتكون من جزأين يمثل الأول مصادر التمويل هي المشروع ويمثل الثاني استخدامات مصادر التمويل ويعرف الأول بالخصوم أم الثاني يعرف بالأصول[3].

تساهم قائمة المركز المالي في عملية إعداد التقارير المالية عن طريق تحديد رأس المال العامل وقدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الآجل.

استخدامات قائمة المركز المالي:-

يمكن استخدام قائمة المركز المالي في تحليل العلاقات بين بنود القائمة والاستفادة منها ما يلي[4].

1. دراسة المركز المالي من حيث تحديد إمكانية مقابلة الالتزامات الطويلة والقصيرة الآجل في مواعيدها.

---

[1] د. عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص210

[2] د. نعيم دهمش وآخرون، مبادئ المحاسب، عمان، المكتبة الوطنية، 1999م، ص34

[3] د. وليد ناجي الحيالي، أ. محمد عثمان البطمة التحليل المالي الإطار النظري، عمان، دار حنين

[4] د. جمعة خليفة الحاص وآخرون، المحاسبة المتوسطة، بنغازي، جامعة قاد بونس، 1999م، ص126

2. دراسة السيولة للمشروع وهي مدى قدر المشروع على الوفاة بالتزاماته المتداولة.
3. دراسة ربحية المشروع من خلال المقارنة ببعض بنود الميزانية ببنود قائمة الدخل.

ثالثاً : قائمة التدفقات النقدية:-

تهدف قائمة التدفقات النقدية بأنها بيان للمقبوضات والمدفوعات النقدية في الفترة التي تحصل فيها هذه التدفقات والتي تضف إلى التدفقات من الأنشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية كما تزود افصاحات ملحقة تدفق بهذه القائمة بالنسبة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية غير النقدية، كما أن بيانات التدفق النقدي يساعد في تفسير التغيرات في الميزانية وتكمل المعلومات التي توفرها قائمة الدخل[1].

عرفت التدفقات النقدية بأنها تلك التدفقات الداخلة والخارجة للنقدية وما يحكمها تحت الطلب، والخاصة بمنشأة معينة والنقدية تتضمن التغذية الصندوق والدوافع تحت الطلب، أما ما في حكم النقدية فهي الاستثمارات قصيرة الأجل وعالية السيولة والتي يمكن تحويلها بسهولة إلى مبالغ نقدية محدودة، والتي يكون تعرضها لمخاطر التغيير في قيمتها مثل الاستثمارات قصير الأجل[2].

أهداف قائمة التدفقات النقدية:-

تهف قائمة التدفقات النقدية لمساعدة المستثمرين والمقترضين وغيرهم من المجالات التالية:

1. التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.
2. التقويم الارتدادي للتدفقات النقدية الحالية "التاريخية".
3. تقويم قدرة المنشأة على إجراء توزيعات الأرباح ومقابلة متطلبات الاستثمار والتوسع.
4. تحديد مصادر الاختلاف بين صافي الدخل المعد على أساس الاستحقاق وصافي التدفقات النقدية المعدة على الأساس النقدي ويلاحظ الباحثون أن قائمة التدفقات النقدية تهدف إلى التنبؤ بالتدفقات المستقبلية.

---

[1] د. نعيم دهميش وآخرون، مرجع سابق، ص35

[2] د. أحمد نور، المحاسبة المالية، القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي، 2003م، ص781

رابعاً : قائمة التغيرات في حقوق الملكية:-

عرفت قائمة التغيرات في حقوق الملكية بأنها حلقة وصل بين قائمة الدخل والميزانية حيث تعمل على إظهار التغير الحاصل في حقوق الملكية ما بين ميزانيتين عموميتين، حقوق الملكية عبارة عن رأس المال في بداية الفترة المالية معينة مضافاً إليه أي أرباح أو مطروحاً منه أي خسائر متحققة خلال الفترة المالية[1].

كما عرفت أيضاً بأنها قائمة توضح مقدار الزيادة أو النقص الذي طرأ على رصيد حقوق الملكية خلال الفترة، والزيادة في حقوق الملكية يكون مصدرها صافي ربح المشروع المحقق خلال الفترة، والاستثمارات الإضافية لزيادة رأس المال من قبل أصحاب المشروع، أما النقص في حقوق الملكية فيكون مصدرها صافي خسائر المشروع خلال الفترة والتوزيعات على أصحاب المشروع خلال الفترة. [2]

أهداف قائمة التغيرات في حقوق الملكية:-

ان الهدف الأساسي لقائمة التغيرات في حقوق الملكية تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات كافية عن التغيرات التي تحدث في عناصرها أي التغيرات في رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة ورأس المال المحتسب.[3]

ثانياً : القوائم الملحقة:-

هي قوائم إضافية يقوم المحاسب بإعدادها إما بصورة تطوعية اختيارية أو بناءاً على توصيات محاسبية لمقابلة ظروف معينة أو لتنظيم أوضاع خاصة بها من أمثلتها:- [1]

1. قوائم لبيان تفاصيل بعض الإجماليات الهامة الواردة بالقوائم المالية الأساسية.

---

[1] د. حسين القاضي، سوسن حليوني، مبادئ المحاسبة، عمان، الدار الجامعية والثقافة والنشر والتوزيع، 2000م، ص29

[2] د. أحمد عطية، مبادئ المحاسبة المالية، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2003م – 2004م، ص39

[3] خليفة جمعة الحاسي وآخرون، مرجع سابق، ص92

[1] عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص211

2. قوائم عن القيمة المضافة وعناصرها الأساسية.

3. قوائم مالية معدلة بالتغير في مستويات الأسعار.

4. قوائم مالية موحدة لمجموعة من الشركات التي تكون وحدة اقتصادية متكاملة.

5. قوائم مالية قطاعية عن خطوط الإنتاج والتوزيع في الوحدات ذات النشاط المتعدد.

مستخدمو القوائم المالية:-

إن المحاسبة ليست غاية بحد ذاتها وا ٍنما هي وسيلة لتحقيق جملة من الغايات وفي مقدمتها حاجة عدة جهات وأطراف داخلية وخارجية إلى المعلومات المحاسبية لاستخدامها في اتخاذ القرارات ومما يزيد من أهمية تلك المعلومات كونها مقاسة بوحدات نقدية معبرة عند أحداث اقتصادية فالمحاسبة تمارس وظيفة القياس المحاسبي للأحداث الاقتصادية في منشآت الأعمال وتكملها بوظيفة الاتصال المحاسبي من خلال تقديم المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها في اتخاذ القرارات الخاصة بالوحدات الاقتصادية.[2] ويعتمد الكثيرون عند اتخاذهم قراراتهم الاقتصادية على علاقتهم بالمنشآت ومعرفتهم بها، ومن ثم فإنهم يركزون اهتماماتهم نحو المعلومات المقدمة من خلال المعلومات المالية، ويستخدم معلومات التقارير المالية أطراف عديدة تشمل كل من، الملاك، المقرضين، الموردين، المستثمرين، الدائنين، الموظفين والإدارة، العملاء، المحللين الماليين والاقتصاديين، المستشارين والسماسرة، والمسئولين عن البورصات والسلطات الضريبية، والجهات التنظيمية، الصحافة المالية ووكالات التقارير، النقابات العمالية، التجمعات التجارية، باحثي الأعمال، أساتذة الجامعات والطلاب البحث العلمي، والجمهور العام.

[2] د. كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2004م، ص298

وتختلف المنفعة التي تعود على هؤلاء الأطراف من المعلومات الواردة بالقوائم المالية وهناك بعض الفئات تكون الفائدة لهم مباشرة بينما هنالك مجموعات أخرى تكون فائدتهم من المعلومات غير مباشرة.[1]

إن المعلومات التي يتم انتاجها في القوائم المالية هي معلومات موجهة لخدمة جميع الأطراف في مختلف فئاتهم وتخدم القوائم المالية الأطراف التالية.[2]

1/ إدارة المنشأة:-

الإدارة في مفهومها المعاصر ليست قاصرة على مدير المنشأة أو نائبه وا ٍنما تشمل جميع أعضاء التنظيم الذين يقومون بتوجيه وتعريف أمور المنشأة حتى تعمل المنشأة بصورة فعالة، لا بد من أن تتقاسم الإدارة العليا المسئولية مع مستويات الإدارة الدنيا، ولذلك في كل منشأة توجد شبكة اتصالات تمد كل عضو في الإدارة بالمعلومات اللازمة لممارسة مسئولياته في القوائم المالية تعد من العناصر الأساسية في شبكة الاتصالات والتي من خلالها يتحقق الاتصال عن طريق التدفق المستمر لبيانات والمعلومات المحاسبية.[3]

وتركز الإدارة اهتمامها بشكل عام في الحصول على نوعين من المعلومات:-[1]

1/معلومات تستخدمها في الرقابة والتخطيط والتقويم واتخاذ القرارات وغالباً ما تكون هذه المعلومات تفضليه وتقديرية ذات طابع احصائي.

2/ معلومات أخرى تاريخية ذات طابع اجمالي مصدرها نظام المحاسبة المالية بهدف الحصول على مؤشرات كمية حول أداءالمنشأة بشكل عام باعتبارها وحدة واحدة.

---

[1] د. طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص37

[2] د. أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص6

[3] محمد عباس حجازي، المدخل الحديث في مبادئ المحاسبة، القاهرة، مطابع نهضة مصر، 1991م، ص20

[1] د. صادق الحسين، التحليل المالي والمحاسبي، عمان، دار السلاسل للطباعة والنشر، 2003، ص24

هنالك إجماع عام أن إدارة المنشأة المستفيد الأول من القوائم المالية على الرغم من أنها تمتلك القدرة والسلطة في الحصول على المعلومات دون انتظار القوائم المالية السنوية ولكنها تستفيد بالتقارير المالية في إخلاء مسئولياتها أمام المساهمين أو ملاك المنشأة، وللوفاءة ببعض الالتزامات القانونية تجاه العديد من الجهات والرقابة.[2]

2/المـُلاك:

يقصد بالمـُلاك أصحاب المنشأة الذين تكبدو فيها مبالغ من أموالهم الخاصة ولذلك فهم بحاجة مستمرة للمعلومات التي توفرها التقارير المالية للاطمئنان على ما تكبدوه من أموال.

والالتزامات مرتبطة بها والتغيرات فيها ومدى قدرة المنشأة على تحقيق إيرادات وتحويلها إلى ربحية والأداء المالي للنشأة ودرجة قدرها على سداد الالتزامات.[3]

ويطمع الملاك في زيادة قيمة استثماراتهم في النشأة وتحقيق مستوى عائد مرتفع على هذه الاستثمارات، فهم يحتاجون إلى معلومات ربحية متوقعة في المستقبل بجانب الربحية الماضية.[4]

يكون اهتمام المساهمون الحاليون بالعائد على رأس المال والاطمئنان على مستقبل لمشروع والقوائم المالية توفر لهم المعلومات اللازمة خصوصاً من خلال قائمة الدخل وقائمة المركز المالي للمشروع، اما المساهمون المرتقبون فيستخدمون المعلومات التي توفرها القوائم المالية في اتخلذ قرارات استثمارية كشراء حافظة أوراق مالية فهم مهتمون بالمخاطر اللازمة لاستثماراتهم والعائد المتحقق منهم.

---

[2] أحمد صلاح عطية، مبادئ المحاسبة المالية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003-2004م، ص39

[3] أحمد صلاح عطية، مرجع سابق، ص5

[4] د. عبد الوهاب نصر علي، مرجع سابق، ص40

أنهميحتاجون لمعلومات تساعدهم على اتخاذ قرارات الشراء أو الاحتفاظ باستثمار أو البيع، كما أن المساهمين المرتقبون مهتمون بالمعلومات التي تساعد على تقويم قدرة المشروع على توزيع الأرباح.[1]

3/ العملاء:-

العملاء مهتمون بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المنشأة، وتساعد المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية للعملاء في الوقوف على وضع المنشأة، فالعملاء الذين يعتمدون اعتماد كلي في الحصول على السلع أو المواد الخام أو الخدمات من منشأة معينة فإن كل اهتمامهم يترتب على استمرارية المنشأة في مزاولة نشاطها لأن وضعهم نتيجة من وضع المنشأة التي يتعاملون معها كالاستمرار في الحصول على البضائع والمواد والخدمات.[2]

لذلك فهم يحتاجون للمعلومات المالية التي تفصح عنها المنشأة للتأكد من أن مموليهم بالسلع والخدمات سوف يوفون بتعهداتهم سواء من حيث الكمية أو النوع أو الجودة أو موعد التسليم في ظل الظروف العادية والتوقعات المحتملة حتى لا يتعرضوا إلى اختناقات قد تسبب فقدانهم لأسواقهم ولأن يتم ذلك إلا من خلال المعلومات المالية التي توفرها المنشأة.[3]

4/ الدائنون:-

الدائنون مثل الملاك يعدون من مصادر تمويل المنشأة ويستثمرون أموالهم في المنشأة مثلما هو الحال بالنسبة للمقرضين ولأنهم يريدون استرداد ديونهم وعوائدهم فإنهم دائماً أصحاب مصلحة في المنشأة على سراء الدين وفوائده، والتي تتوقف بدورها على

---

[1] د. عبد الستار البيسي، الشامل في مبادئ المحاسبة، عمان، دار السلاسل للطباعة والنشر، 2003م، ص24

[2] د. صادق الحسين، التحليل المالي والمحاسبي، عمان، دار مجدلاوي للطباعة والنشر، 1998م، ص122

[3] د. عمر عبد الله زيد، المحاسبة المالية في المجتمع الإسلامي، عمان، دار اليازوي، 1995م، ص146-147

رأس المال العامل والسيولة في المقام الأول، ينظر الدائنون للمنشأة كعميل من عملائهم ولذلك يرقبون باستلام معلومات ايجابية على مقدرة المنشأة على الاستمرار.[1]

هذه لفتة على الأغلب تهتم بالمنشأة على مدى أقصر من اهتمام المقرضين، وتختلف حاجاتهم من المعلومات المحاسبية باختلاف طبيعة تعاملهم مع المنشأة فالقرارات بمنح الائتمان قصير الآجل تحتاج إلى قدر من المعلومات التي تحتويها التقارير المحاسبية بعكس الحال في القرارات المتعلقة بمنح الائتمان طويل الآجل في حال إبرام اتفاق يقوم المورد وبمقتضاه التوريد للمنشأة ولسنوات طويلة، حيث يعتمد المورد في هذه الحالة على القوائم والتقارير المالية كأساس يفحص الحالة المالية للنشأة قبل اتخاذ قرار يتعامل معها.[2]

5/ المستثمرون:-

يهتم المستثمرون بقوة منشآت الأعمال على الوفاء بديونها وقدرتها على تحقيق الأرباح، حيث تزيد العمليات التشغيلية الراسبة من قيمة حق الملكية، ولذلك يدرس معظم المستثمرين القوائم المالية للتعرف على مدى قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في المستقبل وا ٍمكانية تحقيقها للأرباح في المستقبل.[3]

ويطلب المستثمرون بيانات ومعلومات عن منشآت الأعمال ولكي يتمكن من تقويم فرص الاستثمار في هذه المنشأت والمفاضلة بين بدائل الاستثمار، ويواجه المستثمرون قدرات معقدة لتحديد كيفية استخدام أموالهم بصورة سليمة فهم يواجهون قدرات تتعلق بإمكانية استثمار أموالهم في منشأة قائمة فعلاً أو المساهمة في تأسيس منشأة جديدة توفر لهم المعلومات المالية للمستثمرين، والمفاضلة بين البدائل المتاحة لهم، وبعد اتخاذ القرار،

---

[1] عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص41

[2] أحمد صلاح عطية، مرجع سابق، ص6

[3] ربروت ميجس وآخرون، المحاسبة أساس القدرات والأعمال، ترجمه وتعريب، د. مكرم المسيح باسيلي، د. محمد عبد القادر الوسيطى، الرياض، دار المريخ للنشر، 2006م، ص84-85

يستمر المستثمرين في الاعتماد على التقارير المحاسبية لمعرفة كيف تسير الأمور ولتحديد ما إذا كان يريدون أن يزيدوا من استثماراتهم أو تخفيضها أو التحول إلى منشأة جديدة.[1]

6/ الموظفين والعاملين:-

يهتم الموظفون والمجموعات المتمثلة بالمعلومات المتعلق باستمرار وربحية أرباح الأعمال كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المنشأة على دفع مكافأتهم وتعويضاتهم ومزايا التقاعد وتوفير فرص العمل لهم.[2] غالباً لا يعلمون الكثير عن أحوال المنشأة المالية، إذ يتركز اهتمامها على مقدار اطمئنانهم على وظائفهم فما دامت الوظيفة مضمونة والأجر يصرف بانتظام، فإن الموظف أو العامل يهتم بجمع معلومات عند مستقبل المنشأة التي يعمل بها أو أي حقائق يمكن أن تعلنها الإدارة عن هذا المستقبل سوف تكون محل ترحيب من العمال والموظفين، فإن الموظف أو العامل يهتم بالاطمئنان على استمراره في الوظيفة وعلى حصوله على أجر عادل من هذه الوظيفة.[3] وضمان استمرار مصالحهم الخاصة وحاجاتهم ورغباتهم وضرورة ثباتهم في وظائفهم، ولتحقيق ذلك عادة ما يقارنون بين الجهد المبذول ولعائد الذين يحصلون عليه، وفي سبيل ذلك يدرسون القوائم المالية للمنشأة للاطمئنان على ما يرغبون في الحصول على معلومات منه لتحقيق أهدافهم.[1]

7/ الجهات الحكومية:

تهتم الحكومة ووكالاتها بعملية توزيع المواد ويتطلب ذلك توفير المعلومات التي تساعدهم في الرقابة والإشراف والاسترشاد بها في تحديد معدلات وسياسات وضرائب

---

[1] محمد عباس حجازي، مرجع سابق، ص21

[2] قراءات من الانترنت، منتدى المحاسبين العرب، الأهرام الاقتصادي عدد2039، 2008م

[3] د. عمر حسنين، تطور الفكر المحاسبي، الاسكندرية، دار الجامعات المصرية للنشر، 1991م، ص77

[1] د. عليان الشريف وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، الجزء الأول، عمان، دار المسيد للطباعة والنشر والتوزيع، 2000م،ص18

الدخل وضرائب المبيعات كما يتطلب هؤلاء معلومات من أجل تنظيم نشاطات المنشأة استخدامها كأساس لإحصاءات الدخل القومي والإحصاءات الأخرى مثل معدل النمو ومعدل التضخم.[2]

نتيجة لذلك ازداد اهتمام الحكومات في مختلق الدول بالقوائم المالية وأصبحت الجهات الحكومية تمثل مجموعة من أهم المجموعات التي تهتم بقراءة القوائم المالية المنشورة أو بقراءة قوائم مالية خاصة تعدها المنشآت لهذه الجهات لتفي احتياجاتهم من بيانات ومعلومات ترغب في الإطلاع عليها.[3]

8/ الدارسون والباحثون:-

تعتبر المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية مصدراً أساسياً يعتمد عليها الدارسون والباحثون فالدارسون في مجال المحاسبة والإدارة والاقتصاد يهتمون بالقوائم المالية المنشورة لأنها توفر لهم معلومات تزيد من معرفتهم وتحصيلهم الأكاديمي من خلال ربطهم بالجانب العملي، أما الباحثون فتعتبر القوائم المالية مصدر أساسي يعتمدون عليه في البحوث الاقتصادية والإدارية والمالية.[4]

9/ المحللون الماليون:-

إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الظاهرة بالقوائم المالية قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين لهذا القرض فإنه من المفترض أن لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية وأن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية إلا أنه في بعض الأحيان قد لا يكون لبعض

---

[2] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص72

[3] عمر حسنين، مرجع سابق، ص80

[4] عبد الستار الكبيس، مرجع سابق، ص25

المستخدمين المعرفة والفهم لمحتويات القوائم المالية أو قد لا يكون لديهم الزمن الكافي خاصة رجال الأعمال ذلك ظهرت مكاتب الاستشارة والتحليل المالي وهي تساعد مستخدمي القوائم المالية في تحليل وفهم القوائم المالية وتقديم النصح للمستثمرين مما يساعدهم في اتخاذ قراراتهم.[1]

10/ الجمهور العام:-

تؤثر المنشآت على قرار الجمهور بطرق متنوعة على سبيل المثال قد تقدم المنشآت مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الافراد الذين يستخدمهم وتعاملها مع الموردين المحلين، ويمكن القوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول التطورات الحديثة في نماء المنشاة وتنوع أنشطتها وبينما لا يمكن للقوائم المالية أن تغطي كافة احتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات فإنه هنالك احتياجات عامة لهم جميعاً بالرغم من القوائم المالية تعد لتفي لحاجات المستثمرين مقدمي لرأس المال للمنشأة إلا أنها تفي كذلك بأغلب حاجات المستخدمين الآخرين التي يمكن أن تغطيها القوائم المالية.[2]

المبحث الأول

نبذة تعريفية عن بنك السودان المركزي

نشأة وتطور بنك السودان:

في أواخر ديسمبر 1956م تم تشكيل لجنة من ثلاث خبراء من بنك الاحتياطي الامريكي الفيدرالى وهمOliver Wede نائب رئيس الاحتياطي الفيدرالى لسان فدانيسكو و Alan

[1])طارق عبد العال، مرجع سابق، ص92

[2])قراءات من الانترنت، عدد239

Holems و Andvew F. P.R.IMER من الاحتياطي الفيدرالي لينويورك، لعمل دراسة لانشاه بنك مركزي السودان.

وقدمت اللجنة تقديرها للسلطت المختصة في منتصف مارس 1957م. وتمت الموافقة على إنشاء بنك السودان المركزي.

وتم إنشاء بنك السودان المركزي بموجب قانون بنك السودان لسنة 1959م ليقوم بمها البنك المركزي واعتبره هيئة قائمة بذاتها لها شخصية اعتباريه وصفه تعاقبية وخاتم عام. يجوز لها التقاضى باسمها وبصفتها مدعية أو مدعي عليها[1].

أغراض من نشأة بنك السودان تتمثل في الآتي:

1- إصدار العمله بأنواعها.

2- تحقيق الأهداف النقدية والإئتمانية في السودان.

3- المساعده في تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة للبلاد.

4- تدعيم الاستقرار الخاص للعمله الوطنيه.

5- أن يعمل كوكيل ومصرف ومستشار مالى للحكومة[2].

الهيكل الإداري لبنك السودان المركزي

نعد قانون بنك السودان المركزي تعديل سنة 2006م على أن أنشاء مجلس إدارة بنك السودان المركزي على الوجه الآتي:

1- المحافظ بحكم منصبه رئيساً .

2- نائب المحافظ.

3- سته أشخاص من ذوي الكفاءة يعينهم رئيس الجمهورية .

ويخضع المجلس لإشراف رئاسة الجمهورية.

---

[1] قانون بنك السودان لعام 2002م الماده (1) الخرطوم، مطابع بنك السودان.

[2] إبراهيم بابكر خير ي، محمد عثمان إبراهيم، مرونة بنك السودان، إدارة الحاسب الآلي، بنك السودان، ص5.

المبحث الثاني
تحليل البيانات

تمهيد :

يتناول الباحث في هذا الفصل وصفاً للطريقة والإجراءات التي أتبعها في تنفيذ هذا الدراسة، يشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينته، وطريقة إعداد أداتها، والإجراءات التي اتخذت للتأكد من صدقها وثباتها، والطريقة التي اتبعت لتطبيقها، والمعالجات الإحصائية

التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج، كما يشمل المبحث تحديداً ووصفاً لمنهج الدراسة.

أولاً : مجتمع وعينة الدراسة

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة.

يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من بنك السودان المركزي.

أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث قام الباحث بتوزيع عدد (31) استمارة استبيان على المستهدفين من بعض المحاسبين ، والإداريين وبعض الأكاديميين في بنك السودان المركزي واستجاب (31) فردا بنسبة (100%) ، من المستهدفين حيث اعادو الاستبيانات بعد ملئها بالمعلومات المطلوبة.

وللخروج بنتائج دقيقة قدر الامكان حرص الباحث على تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها على الآتي:

1-الأفراد من مختلف الفئات العمرية.

2-الافراد حسب المؤهلات العلمية.

3-الافراد حسب التخصص العلمي.

4-الافراد حسب المركز الوظيفي.

5-الافراد حسب المؤهل المهني.

6-الافراد من مختلف سنوات الخبرة .

القسم الثاني: يحتوى هذا القسم على عدد (20) عبارة، طُلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا إستجابتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات (اوافق بشدة، اوافق، محايد، لا اوافق، لا اوافق بشدة). وقد تم توزيع هذه العبارات على فرضيات الدراسة الثلاث كما يلي:

- الفرضية الأولى: تتضمن العبارات (1-5) وعددها (5) عبارات.
- الفرضية الثانية: تتضمن العبارات (6-10) وعددها (5) عبارات.
- الفرضية الثالثة: تتضمن العبارات (11-15) وعددها (5) عبارات.

وللحصول على نتائج دقيقة قدر الامكان , تم استخدام البرنامج الاحصائى **SPSS** و الذى يشير اختصارا الى الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية **Statistical Package for Social Sciences.**

الاساليب الاحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة , تم إستخدام الاساليب الاحصائية الاتية :

1- الاشكال البيانية .

2- التوزيع التكرارى للاجابات.

3- معامل الفا كرونباخ.

4- النسب المئوية.

5- الوسيط.

6- اختبار مربع كاى لدلالة الفروق بين الاجابات .

أداة الدراسة

إعتمد الباحث على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع المعلومات من عينة الدراسة، حيث أن للاستبانة مزايا منها:

1- يمكن تطبيقها للحصول على معلومات عن عدد من الأفراد.

2- قلة تكلفتها وسهولة تطبيقها.

3- سهولة وضع أسئلة الاستبانة وترسيم ألفاظها وعباراتها.

القسم الأول : نسبة الاستجابة و تحليل الاستبيان:

و قد تم عرض النتائج عبر محورين رئيسيين يغطيان الدراسةوفقاً لما يلي:

- التوزيع التكراري لاجابات الدراسة
- اختبار و تحليل فرضيات الدراسة

أ- **نسبة الاستجابة:**

جدول رقم(3-2-1)

نسبة الاستجابة

الرقم	البيان	الاستجابة
1	مجموع الاستبانات الموزعة للمستجيبين	31
2	مجموع الاستبانات التي تم ارجاعها	31
3	الاستبانات التي لم تسترد	0
4	مجموع الاستبانات المستبعدة	1
5	مجموع الاستبانات المستخدمة	30
6	نسبة الاستجابة	%96.7

المصدر :إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2016 م

ب -معامل الثبات: reliability

يستخدم لقياس مدى استقرار محاور الاستبيان الاجابات عليه عدم تناقضها مع نفسه ، بمعنى الحصول على نفس النتائج اذا تم توزيع الاستبيان مرة أخرى على نفس العينة.

جدول رقم (3-2-2)

معامل ألفا كرنباخ لثبات عبارات الاستبانة

عدد العبارات	قيمة معامل ألفا كرنباخ
15	0.650

المصدر :إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2016 م

من الجدول رقم (3-2-2) يتضح أن قيمة معامل ألفا كرنباخ قد بلغت 0.650 ذلك يعني أن نسبة صدق و ثبات الاستبانة هي 65% أي أن الاستبانة تتمتع بمعامل ثبات متوسط وهذا ما يحقق أغراض الدراسة ويجعل نتائج التحليل الاحصائي مقبولة

القسم الثاني : وصف البيانات الشخصية :

الجدول (3-2-3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق العمر

العمر	التكرار	النسبة
30سنة فأقل	1	3.3%
من 31-40 سنة	13	43.3%
من 41-50سنة	11	36.7%
أكثر من 50سنة	5	16.7%
المجموع	30	100%

المصدر:إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2016 م

الشكل(3-2-1)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

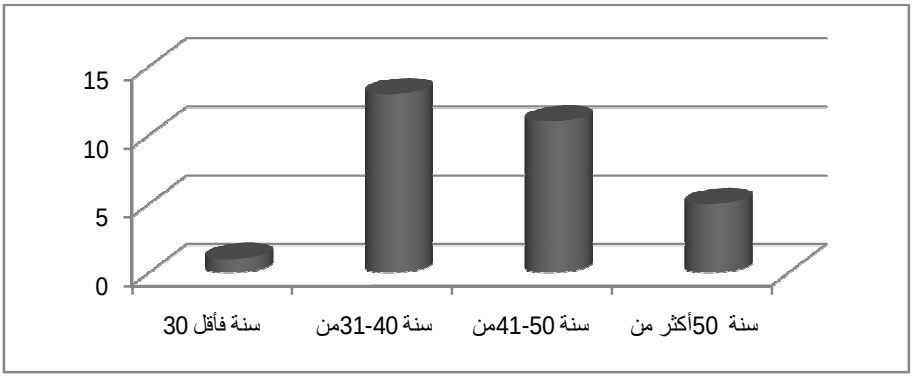

المصدر:إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2016 م

يتضح من الجدول (3-2-3)و الشكل (3-2-1) أن أغلبية أفراد العينة أعمارهم من 31-40 سنة و بعدد (13) فرد وبنسبة (43.3%) ، يليهم الأفراد الذين أعمارهم من 41-50سنة بعدد (11) فرد وبنسب(36.7%) ، ثم الذين أعمارهم بين أكثر من 50 سنة سنة بعدد (5) أفراد ونسبة (16.7%)، وأخيراً الذين أقل من 30 سنة بعدد (1) ونسبة (3.3%) من العينة الكلية.

الجدول(3-2-4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير **المؤهل العلمي**

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
بكالريوس	10	33.3%
دبلوم عالي	5	16.7%

ماجستير	15	50.0%
دكتوراه	0	0.0%
أخرى	0	0.0%
المجموع	**30**	**100%**

المصدر:إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2016 م

الشكل(3-2-2)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

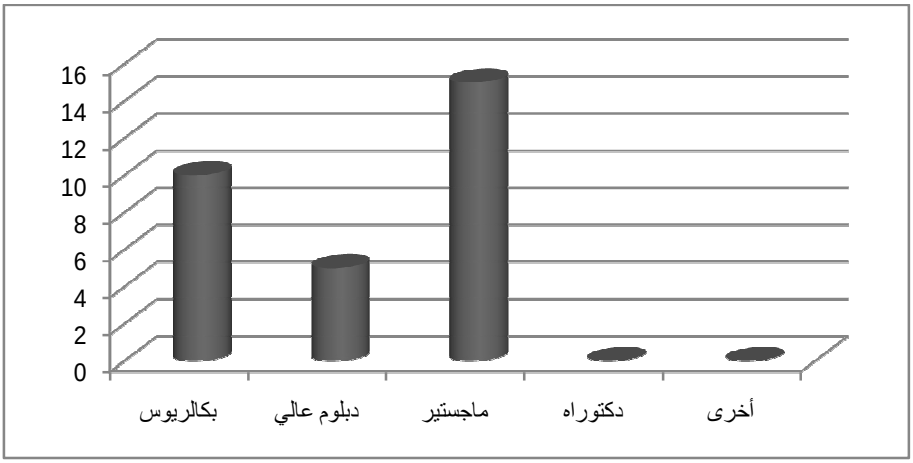

المصدر:إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2016 م

يتضح من الجدول (3-2-4) و الشكل (3-2-2) أن أغلبية أفراد عينة الدراسة يحملون مؤهل ماجستير بعدد (15) فرداً و بنسبة (50%) ، يليهم الذين يحملون مؤهل بكالريوس بعدد (10) أفراد و بنسبة (33.3%) ،أخيراً الذين يحملون مؤهل دبلوم عالي بعدد (5) و بنسبة (16.7%) من العينة الكلية.

الجدول (3-2-5)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق التخصص العلمي

التخصص	التكرار	النسبة
زمالة أمريكية	3	10%
زمالة بريطانية	1	3.3%
زمالة عربية	0	0.0%
زمالة سودانية	1	3.3%

أخرى	4	13.3%
لا توجد زمالة	21	70%
المجموع	30	100%

المصدر :إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2016 م

الشكل(3-2-3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

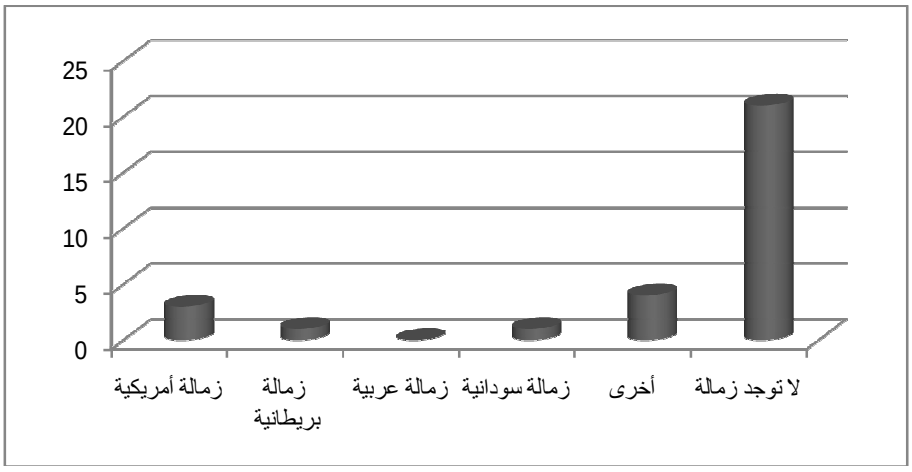

المصدر :إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2016 م

يتضح من الجدول (3-2-5) و الشكل (3-2-3) أن أغلبية أفراد عينة الدراسة ليس لديهم زمالة بعدد (21) فرد و بنسبة (70%) ، يليهم الذين من تخصصات علمية أخرى بعدد (4) و بنسبة (13.3%) ، ثم الذين لديهم زمالة أمريكية بعدد (3) و بنسبة (10%)، وأخيراً الحاصلين على زمالة بريطانية و زمالة سودانية بعدد (1) و بنسبة (3.3%)لكل فئة من العينة الكلية.

الجدول(3-2-6)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق المركز الوظيفي

المركز الوظيفي	التكرار	النسبة
مدير عام	0	0.0%
مدير مالي	0	0.0%
مدير اداري	1	3.3%
محاسب مالي	15	50%

مراجع داخلي	13	43.3%
مراجع خارجي	1	3.3%
المجموع	30	100%

المصدر :إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2016 م

الشكل(3-2-4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي

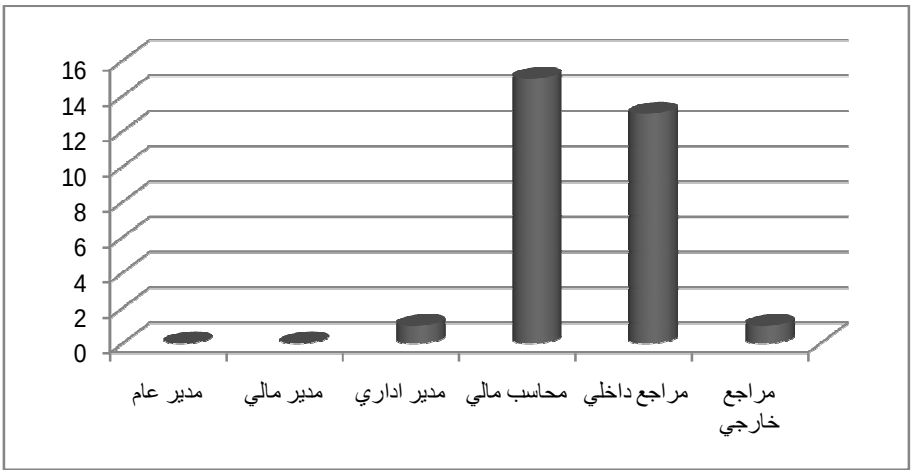

المصدر:إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2016 م

يتضح من الجدول (3-2-6) و الشكل (3-2-4) أن أغلبية أفراد عينة الدراسة لهم يعملون كمحاسبين ماليين بعدد (15) فرد و بنسبة (50%) ، يليهم الذين يعملون في وظيفة مراجع داخلي بعدد (13) و بنسبة (43.3%) ،أخيراً الذين يعملون في وظيفة مدير ادراي و مراجع خارجي بعدد (1) و بنسبة 3.3) (% لكل فئة من العينة الكلية .

الجدول(3-2-7)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
5 سنوات فأقل	1	3.3%
6-10 سنوات	4	13.3%
11-15 سنة	7	23.3%
16-20 سنة	11	26.7%

أكثر من 20 سنة	7	23.3%
المجموع	30	100%

المصدر :إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2016 م

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

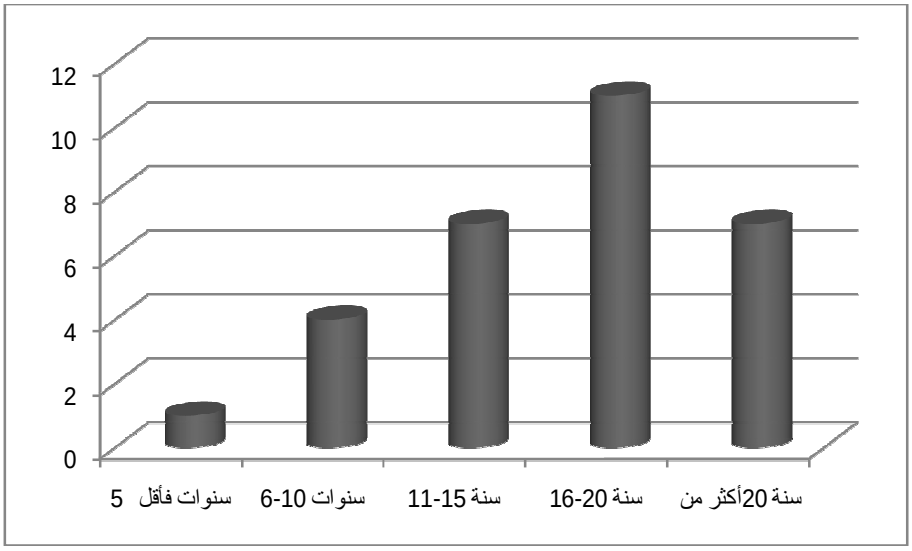

المصدر:إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2016 م

يتضح من الجدول (3-2-7) و الشكل (3-2-5) أن أغلبية أفراد عينة الدراسة تبلغ سنوات خبرتهم من 16-20 سنة بعدد (11) فرد و بنسبة (26.7%)، يليهم الذين من15-11 سنة و أكثر من 20 سنة بعدد (7) و بنسبة (23.3%) لكل فئة ، ثم من 10-6 سنوات بعدد (4) و بنسبة

القسم الثالث : اختبار و تحليل عبارات الاستبيان

الفرضية الأولى : هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين مخاطر المراجعة و درجة موثوقية المراجع .

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى.

المصدر:إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2016 م

الجدول(3-2-8)

العبارة	المقياس " التكرار"				
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير أوافق	غير أوافق بشدة
1-درجة موثوقية المراجع يمكن أن تقلل من مخاطر المراجعة بشكل عام .	10	14	5	1	0
2-على المراجع أن يكون على فهم كافي للنظام المحاسبي و نظام الرقابة الداخلية عند قيامه بعملية المراجعة .	24	5	1	0	0
3- درجة موثوقية المراجع يمكن أن تؤثر على دقة المعلومات المحاسبية .	8	15	4	3	0
4- لتزام المراجع بدراسة اجراءات اعتماد الادراة للتقديرات المحاسبية يؤدي الى تخفيض مخاطر المراجعة .	6	16	8	0	0
5-على المراجع توثيق الأسس التي بنى عليه استنتاجاته عند تقدير المخاطر .	16	12	1	1	0

لإختبار وجود فروق ذات دلالة احصائية بين أعداد المبحوثين تم استخدام مربع كاي لدلالة الفروق بين الاجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الأولى ، الجدول-9)

(3-2يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

العبارات	قيمة	درجة	القيمة	قيمة	تفسير

	مربع كاي	الحرية	الاحتمالية	الوسيط	اتجاه المبحوثين
1-درجة موثوقية المراجع يمكن أن تقلل من مخاطر المراجعة بشكل عام	12.933	3	0.005	2.000	أوافق
2-على المراجع أن يكون على فهم كافي للنظام المحاسبي و نظام الرقابة الداخلية عند قيامه بعملية المراجعة .	30.200	2	0.000	1.000	أوافق و بشدة
3- درجة موثوقية المراجع يمكن أن تؤثر على دقة المعلومات المحاسبية.	11.866	3	0.008	2.000	أوافق
4- لتزام المراجع بدراسة اجراءات اعتماد الادراة للتقديرات المحاسبية يؤدي الى تخفيض مخاطر المراجعة	5.600	2	0.061	2.000	أوافق
5-على المراجع توثيق الأسس التي بنى عليه استنتاجاته عند تقدير المخاطر .	23.600	3	0.000	1.000	أوافق بشدة
متوسط الفرضية الأولى	9.466	7	0.221	1.800	أوافق

المصدر :إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2016 م

من الجدول أعلاه:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الأولى (12.933) والقيمة الاحتمالية (0.005) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) و مستوى دلالة (5%) و البالغة (7.81)واعتماداً على ما ورد في الجدول (3-2-9) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الثانية(30.200)والقيمة الاحتمالية (0.000) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (5.99)اعتماداً على ما ورد في الجدول (3-2-9) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين و بشدة .
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الثالثة (11.866) و القيمة الاحتمالية (0.008) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) و مستوى دلالة (5%) والبالغة (7.81)اعتماداً على ما ورد في الجدول (3-2-9) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الرابعة(5.600)والقيمة الاحتمالية (0.061) وهذه القيمة أقل من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) و مستوى دلالة (5%) والبالغة (5.99)اعتماداً على ما ورد في الجدول (3-2-9) فإن ذلك يشير الى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين .
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الخامسة (23.600) والقيمة الاحتمالية (0.000) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) و مستوى دلالة (5%) والبالغة (7.81)اعتماداً على ما ورد في الجدول (3-2-9) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين و بشدة .

- ولقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء في جميع عبارات الفرضية الأولى (9.466) و القيمة الاحتمالية

(0.221)و هذه القيمة أقل من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (7) ومستوى دلالة (5%) و البالغة (14.07)واعتماداً على ما ورد في الجدول-9) (3-2فإن ذلك يشير الى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%)بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين على أنه هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين مخاطر المراجعة و درجة موثوقية المراجع .

الفرضية الثانية : يتأثر تقدير المراجعين لخطر المراجعة بتعقيد القوائم المالية .

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية.

الجدول(3-2-10)

العبارة	المقياس " التكرار"				
	موافق بشدة	موافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1-من مخاطر المراجعة احتمال وجود تحريف جوهري في القوائم المالية .	9	15	3	3	0
2-استخدام مراجع و موثوق ينتج عنه تقارير مالية بدرجة عالية من الجودة .	15	11	4	0	0
3-التأكد من صحة التقديرات المحاسبية تعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية .	10	13	6	1	0
4-المراجع يمكنه إعطاء ضمان بأن القوائم المالية خالية تماماً من الأخطاء و التحريفات .	2	6	8	9	5
5-أن يكون المراجع ممارس الشكل المهني بدرجة ملائمة قد يساعده على اكتشاف الغش و التصرفات غير القانونية لكي يخفف من مخاطر عملية المراجعة .	10	17	3	0	0

المصدر :إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2016 م

لإختبار وجود فروق ذات دلالة احصائية بين أعداد المبحوثين تم استخدام مربع كاي لدلالة الفروق بين الاجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الثانية ، الجدول (3-2-11) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

العبارات	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	قيمة الوسيط	تفسير اتجاه المبحوثين
1-من مخاطر المراجعة احتمال وجود تحريف جوهري في القوائم المالية .	13.200	3	0.004	2.000	أوافق
2-استخدام مراجع موثوق ينتج عنه تقارير مالية بدرجة عالية من الجودة .	6.200	2	0.045	1.500	أوافق و بشدة
3-التأكد من صحة التقديرات المحاسبية تعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية .	10.800	3	0.013	2.000	أوافق
4-المراجع يمكنه إعطاء ضمان بأن القوائم المالية خالية تماماً من الأخطاء و التحريفات .	5.000	4	0.287	3.000	محايد
5-أن يكون المراجع ممارس الشكل المهني بدرجة ملائمة قد يساعده على اكتشاف الغش و التصرفات غير القانونية لكي يخفف من مخاطر	9.800	2	0.007	2.000	أوافق

عملية المراجعة .					
متوسط الفرضية الثانية	23.400	8	0.003	2.200	**أوافق**

المصدر :إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2016 م

من الجدول أعلاه:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الأولى(13.200)و القيمة الاحتمالية (0.004) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) و مستوى دلالة (5%) و البالغة (7.81)واعتماداً على ما ورد في الجدول (3-2-11) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية و عند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الثانية(6.200)و القيمة الاحتمالية (0.045) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (5.99)اعتماداً على ما ورد في الجدول (3-2-11) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين و بشدة.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الثالثة (10.800) و القيمة الاحتمالية (0.013) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) و مستوى دلالة (5%) والبالغة (7.81)اعتماداً على ما ورد في الجدول (3-2-11) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية و عند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الرابعة(5.000)والقيمة الاحتمالية (0.287) وهذه القيمة أقل من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.49)اعتماداً على ما ورد في الجدول (3-2-11) فإن ذلك يشير الى عدم

وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح المحايدين

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الخامسة(9.800)والقيمة الاحتمالية (0.007) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (5.99)اعتماداً على ما ورد في الجدول (3-2-11) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين.
- ولقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء في جميع عبارات الفرضية الثانية (23.400) و القيمة الاحتمالية (0.003)و هذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (8) و مستوى دلالة (5%) والبالغة (15.51) و اعتماداً على ما ورد في الجدول-11) (3-2 فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين على يتأثر تقدير المراجعين لخطر المراجعة بتعقيد القوائم المالية.

الفرضية الثالثة : تخطيط المراجع يتطلب استراتيجية شاملة لتقويم المخاطر و أداء عملية المراجعة .

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثالثة.

الجدول(3-2-12)

العبارة	المقياس " التكرار"				
	موافق بشدة	موافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1-أن مستوى مخاطر الاكتشاف يرتبط مباشرة بإجراءات المراجع الجوهرية .	9	16	5	0	0

2-الالتزام بإجراءات الرقابة الداخلية يؤدي الى التقليل من مخاطر الرقابة .	12	17	1	0	0
3-استخدام استراتيجية شاملة لتقويم المخاطر يؤثر على عملية المراجعة .	8	13	6	3	0
4-يتعين على المراجع فهم نطاق مهمة المراجعة التي تعاقد على تنفيذها .	21	7	1	1	0
5-كلما انخفضت المخاطر المتلازمة و مخاطر الرقابة زادت مخاطر الاكتشاف .	5	4	19	2	0

المصدر:إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2016 م

لإختبار وجود فروق ذات دلالة احصائية بين أعداد المبحوثين تم استخدام مربع كاي لدلالة الفروق بين الاجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الثالثة ، الجدول (3-13-2) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

العبارات	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	قيمة الوسيط	تفسير اتجاه المبحوثين
1-أن مستوى مخاطر الاكتشاف يرتبط مباشرة بإجراءات المراجع الجوهرية .	6,200	2	0.045	2.000	أوافق
2-الالتزام بإجراءات الرقابة الداخلية يؤدي الى التقليل من مخاطر الرقابة .	13,400	2	0.001	2.000	أوافق
3-استخجام استراتيجية شاملة	7,066	3	0.070	2.000	أوافق

لتقويم المخاطر يؤثر على عملية المراجعة .					
4-يتعين على المراجع فهم نطاق مهمة المراجعة التي تعاقد على تنفيذها .	35,600	3	0.000	1.000	أوافق بشدة
5-كلما انخفضت المخاطر المتلازمة و مخاطر الرقابة زادت مخاطر الاكتشاف .	24,123	3	0.000	3.000	محايد
متوسط الفرضية الثالثة	18,666	9	0.028	2.000	أوافق

المصدر :إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2016 م

من الجدول أعلاه:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الأولى(6.200)و القيمة الاحتمالية (0.045) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) و مستوى دلالة (5%) و البالغة (5.99)اعتماداً على ما ورد في الجدول (3-2-13) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الثانية(13.400)والقيمة الاحتمالية (0.001) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (5.99)اعتماداً على ما ورد في الجدول (3-2-13) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الثالثة(7.066)و القيمة الاحتمالية (0.070) وهذه القيمة أقل من

قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) و مستوى دلالة (5%) والبالغة (7.81)واعتماداً على ما ورد في الجدول (3-2-13) فإن ذلك يشير الى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الرابعة (35.600) والقيمة الاحتمالية (0.000) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.81)واعتماداً على ما ورد في الجدول (3-2-13) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين و بشدة .
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الخامسة (24.133) والقيمة الاحتمالية (0.000) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.81)واعتماداً على ما ورد في الجدول (3-2-13) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة و لصالح المحايدين .

- ولقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد عينة الدراسة على ما جاء في جميع عبارات الفرضية الثالثة(18.666) القيمة الاحتمالية (0.028). هذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (9) ومستوى دلالة (5%)والبالغة (16.92)واعتماداً على ما ورد في الجدول (3-2-13) فإن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية وعند مستوى (5%) بين اجابات أفراد العينة لصالح الموافقين على أنه تخطيط المراجع يتطلب استراتيجية شاملة لتقويم المخاطر و أداء عملية المراجعة .

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

من خلال الدراسة النظرية والميدانية توصل الباحثون إلى النتائج التاليه:

1- أن تخطيط المراجع يتطلب استراتيجية شاملة لتقيم المخاطر وأداء عملية المراجعة.

2- أن هنالك علاقة ذات دلالة أحصائية بين نوعية تقارير المراجعة وكفاية أدلة الإثبات.

3- المعرفة الكافية للمنشأة أو للقوائم المالية. تساعد المراجع على تقريره المهني بفعالية.

4- أن مخاطر المراجعة هي أمر واقع للمراجع الذي لا يقوم بإجراءات المراجعة التفصيلية الشاملة.

5- على المراجع الفهم الكافي للنظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية عند قيامه بعملية المراجعة.

6- يتعين على المراجع فهم نطاق مهمة المراجعة التي تعاقده على تنفيذها.

7- ينتج عن أستخدام مراجع موثوق، تقارير ماليه بدرجة عاليه من الجودة.

8- على المراجع ممارسة الشكل المهني بدرجة ملائمة تساعده على أكتشاف الغش والتصرفات الخير قانونية لكي يخقق من مخاطر عملية المراجعة.

ثانياً : التوصيات:

1. ضرورة الالتزام بإجراءات الرقابة الداخليه لأنها تؤدي إلى التقليل من مخاطر المراجعة.
2. ضرورة توافر الثقة لدى المراجع عند اداء مهنة المراجعة، لأنها يمكن أن تقلل من مخاطر المرجعة بشكل عام.
3. يجب على المنشآت والبنوك المختلفة الاهتمام بعمليات المراجعة داخل كافة الاقسام المختلفة.
4. ضرورة أستخدام أستراتيجيات شامله لتقويم المخاطر لأنها تؤثر على عملية المراجعة.
5. العمل على إنشاء هيئة مشتركه حكومية وأكاديمية للاشراف على مهنة المراجعة.
6. يجب على المراجع ممارسة مهنة المراجعة بكامل وجه، لكي يخفف من مخاطر عملية المراجعة.
7. نوصى بالاهتمام بالفهم الكامن للنظام المحاسبي ونظم الرقابه الداخليه عند القيام بعملية المراجعة.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

المراجع:

1- الأستاذ بن علي، عبد الكريم قتدوز، عبد الرازق حبار، إدارة المخاطر، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013م.

2- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، 2003م

3- طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2006م.

4- طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية والدولية الحديثة، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2006م.

5- ناشد محمود عبد السلام، إدارة الأخطار، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 2003م.

6- معايير المراجعة الدولية الصادرة من الاتحاد االمحاسبين، المجمع المحاسبي.

7- أ.د عبد الوهاب نصر علي أد شحاتة السيد شحاتة، أصول المراجعة الحديثة وفقاً للمعايير المصرية الدولية، دار التعليم الجامعي، 2014م.
8- أ.د. عبد الوهاب نصر علي، خدمات مراقب الحسابات بسوق المال، المتطلبات المهنية ومشاكل الممارسة العلمية معايير المراجعة المصرية والدولية والأمريكية، الجزء الأول، المراجعة المدنية لحسابات الشركات المفيدة للبورصة وفقاً لمدخل الأهمية النسبة وخطر المراجعة دورات العمليات.
9- د. عبد الوهاب نصر علي، د. شحاتة السيد شحاتة، مبادئ المحاسبة المالية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2007م.
10- ألفين ارينز وجميس لوبك، المراجعة مدخل متكامل، ترجمة، د. محمد محمد عبدالقادر الديسيطي وأحمد حامد حجاج، الرياض، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، 2002م.
11- خالد أمين عبد الله، تدقيق الحسابات، جامعة القدس المفتوحة، 1998م.
12- عصام الدين محمد متولي، دراسات في الاتجاهات المحاصرة في المراجعة، جامعة أم درمان الإسلامية، 2003م.
13- يوحنا ال آدم د. صالح رزق، المحاسبة المالية، عمان، دار الجامعة 2000م.
14- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط المالية للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، هيئة المحاسبين والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية، 2001م.
15- د. وليد ناجي الحيالي، أ. محمد عثمان البطمة التحليل المالي الإطار النظري، عمان، دار حنين.
16- الهاوي آدم محمد إبراهيم، تطور الإطار الفكري للنظرية المحاسبية، جامعة أم درمان الإسلامية، 2001م.
17- الهادي آدم محمد، نظرية المحاسبة، الخرطوم الطبعة الرابعة، 2007م.
18- عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، الكويت، مطبعة السلاسل، 1995م.

19- فؤاد محمد الليثي، نظرية المحاسبة المدخل المعاصر، القاهرة، دار النهضة العربية، 2002 – 2003م.
20- وونالدكيسو، جيرى وبجانت، المحاسبة المتوسطة، ترجمة د. كمال الدين السعيد، ج1، الرياض، دار المريخ للنشر، 1995م.
21- نعيم دهمش وآخرون، مبادئ المحاسب، عمان، المكتبة الوطنية، 1999م.
22- د. رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، عمان، دار وائل للطباعة والنشر، 2003م.
23- أحمد نور، المحاسبة المالية، القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي، 2003م.
24- د. حسين القاضي، سوسن حليوني، مبادئ المحاسبة، عمان، الدار الجامعية والثقافة والنشر والتوزيع، 2000م.
25- د. أحمد عطية، مبادئ المحاسبة المالية، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2003م – 2004م.
26- د. كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2004م.
27- صادق الحسين، التحليل المالي والمحاسبي، عمان، دار السلاسل للطباعة والنشر، 2003م.
28- د.صادق الحسين، التحليل المالي و المحاسبي، عمان، دار مجدلاوي للطباعة والنشر، 1998م.
29- محمد عباس حجازي، المدخل الحديث في مبادئ المحاسبة، القاهرة، مطابع نهضة مصر، 1991م.
30- أحمد صلاح عطية، مبادئ المحاسبة المالية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003-2004م.
31- عبد الستار البيسي، الشامل في مبادئ المحاسبة، عمان، دار السلاسل للطباعة والنشر، 2003م.

32- د. عمر عبد الله زيد، المحاسبة المالية في المجتمع الإسلامي، عمان، دار اليازوي، 1995م.
33- ربروت ميجس وآخرون، المحاسبة أساس القدرات والأعمال، ترجمه وتعريب، د. مكرم المسيح باسيلي، د. محمد عبد القادر الوسيطى، الرياض، دار المريخ للنشر، 2006م.
34- د. عمر حسنين، تطور الفكر المحاسبي، الاسكندرية، دار الجامعات المصرية للنشر، 1991م.
35- د. عليان الشريف وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، الجزء الأول، عمان، دار المسيد للطباعة والنشر والتوزيع، 2000م.
36- إبراهيم بابكر خيري، محمد عثمان إبراهيم، مرونة بنك السودان، إدارة الحاسب الآلي، بنك السودان.
37- قراءات من الانترنت، منتدى المحاسبين العرب، الأهرام الاقتصادي عدد2039، 2008م.
38- قانون بنك السودان لعام 2002م الماده (1) الخرطوم، مطابع بنك السودان.

الرسائل العلمية :

1- محمد نور عبد الدائم عبد الرحيم، تقويم المخاطر وأثرها على تقرير المراجع الخارجي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2008م.
2- هيثم محمد جعفر، دور المراجع الخارجي في تقييم عوامل الخطر للتخطيط لعملية المراجعة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2009م، دراسة غير منشورة.
3- محاسن عبد العزيز محمد، التدقيق والرقابة الداخلية في المصارف ودورها في اكتشاف وتصحيح الأخطاء والمخالفات، بنك الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2000م، دراسة غير منشورة.
4- انشراح أحمد، دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية للشركات سكر كنانة المحدودة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2001م، دراسة غير منشورة.

5- دراسة يوسف عبد القادر، مدى مسئولية مراقبة الحسابات عن الأعمال وفعالية المراجع في اكتشاف غش الإدارة، القاهر، جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والإدارة، العدد الثاني، أبريل1997م.
6- الطيب حامد إدريس موسى، مخاطر المراجعة في ظل التشغيل الالكتروني للمعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير غير منشور، أم درمان، جامعة أم درمان الإسلامية، 2009م.
7- د. خالد حسين أحمد، منهج مقترح لزيادة الكفاءة المراجعين على اكتشاف الغش عند إعداد التقارير المالية في ضوء معايير المراجعة الحديثة، القاهرة جامعة عين شمس كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الاول، يونيو2007م.
8- إدريس علي إدريس محمد، دور لجان المراجعة في ترقية أداء المراجعة الداخلية في شركات القطاع العام بالسودان، رسالة ماجستير غير منشور، الخرطوم جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2008م.
9- سناء كامل علي عبد المغيث، دور المراجعة الداخلية في الحد من مخالفات التزويد والاختلاس في القطاع العام، الخرطوم جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير غير منشور.
10-أحمد عبد المولى السباغ، تطور مسئولية المراجعين عن اكتشاف الغش والتقرير عنه، القاهرة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، أبريل، 1997م.
11-حميدة خلف الله إبراهيم، دور نظام الرقابة الداخلية في تقليل مخاطر المراجعة ، جامعة الخرطوم، 2009م.

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات التجارية

قسم المحاسبة والتمويل

السيد/..... المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

استمارة استبانه

تمثل هذه الاستبانه جزء من دراسة ميدانية يجريها الباحثون استكمالاً لمتطلبات البحث التكميلي لنيل درجة البكلاريوس في المحاسبة والتمويل بعنوان: أثر مخاطر المراجعة على القوائم المالية في مهنة المراجعة، مما يتطلب الحصول على بعض البيانات لاختيار فرضيات الدراسة ونرجو من سيادتكم التكرم بالإجابة بشفافية على

الأسئلة الواردة في هذه الاستبانه كما نضمن لكم سرية البيانات التي تدلون بها وأن هذه الاستبانة لن تستخدم إلا لأغراض هذا البحث فقط.

ونشكركم على حسن التعاون

الباحثون

القسم الأول: البيانات الشخصية:

أرجو التكرم بوضع علامة (√) أمام الإجابة التي تراها مناسبة.

العمر:

30 سنة فأقل ( ) 31 – 40 سنة ( )

41 سنة–50 سنة ( ) أكثر من 5 سنة ( )

المؤهل العلمي:

بكالريوس ( ) دبلوم عالي ( ) ماجستير ( )

دكتوارة ( ) أخرى ( )

التخصص العلمي:

زمالة أمريكية ( ) زمالة بريطانية ( ) زمالة عربية ( )

زمالة سودانية ( ) أخرى ( ) لا توجد ( )

المركز الوظيفي:

مدير عام ( ) مدير مالي ( ) مدير إداري ( )

محاسب مالي ( ) مراجع داخلي ( ) مراجعي خارجي ( )

سنوات الخبرة:

5 سنوات فأقل ( ) 6- 10 سنة ( ) 11 – 15 سنة ( )

16 – 20 سنة ( ) أكثر من 20 سنة ( )

القسم الثاني: البيانات الأساسية:

أرجو التكرم بوضع علامة (√) أمام مستوى الموافقة الذي تراها مناسبة:

الفرضية الأولى: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر المراجعة ودرجة موثوقية المراجع.

العبارات	أوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
1-درجة موثوقية المراجع يمكن أن تقلل من مخاطر المراجعة بشكل عام.					
2-على المراجع أن يكون على فهم كافي للنظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية عند قيامه بعملية المراجعة.					
3-درجة موثوقية المراجع يمكن أن تؤثر على دقة المعلومات المحاسبية.					
4-لتزام المراجع بدراسة إجراءات إعتماد الإدارة					

للتقديرات المحاسبية يؤدي إلى تخفيض مخاطر المراجعة.					
5-على المراجع توثيق الأسس التي بنى عليه استنتاجاته عند تقدير المخاطر.					

الفرضية الثانية: يتأثر تقدير المراجعين لخطر المراجعة بتعقيد القوائم المالية.

العبارات	أوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
1-من مخاطر المراجعة احتمال وجود تحريف جوهري في القوائم المالية.					
2-استخدام مراجع وموثوق ينتج عنه تقارير مالية تتمتع بدرجة عالية من الجودة.					
3-التأكد من صحة التقديرات المحاسبية تعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية.					
4-المراجع يمكنه إعطاء ضمان بأن القوائم المالية خالية تماماً من الأخطاء والتحريفات.					
5-أن يكون المراجع ممارس الشكل المهني بدرجة ملائمة قد يساعده على اكتشاف الغش					

والتصرفات غير القانونية لكي يخفف من مخاطر عملية المراجعة.					

الفرضية الثالثة: تخطيط المراجع يتطلب إستراتيجية شاملة لتقويم المخاطر وأداء عملية المراجعة.

العبارات	أوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
1-أن مستوى مخاطر الاكتشاف ترتبط مباشرة بإجراءات المراجع الجوهرية.					
2- لالتزام بإجراءات الرقابة الداخلية يؤدي إلى التقليل من مخاطر الرقابة.					
3-استخدام إستراتيجية شاملة لتقويم المخاطر يؤثر على عملية المراجعة.					
4-يتعين على المراجع فهم نطاق مهمة المراجعة التي تعاقد على تنفيذها.					
5-كلما انخفضت المخاطر المتلازمة ومخاطر					

الرقابة ذادت مخاطر الاكتشاف.					